مجلة جامعة الملك سعود، ١٨، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١)، ص ص ١٨٥ - ٢٥٧ (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)

تمويل برامج محو الأمية في الوطن العربي: دراسة مقارنة

عبدالعزيز بن عبدالله السنبل

نائب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس

(قدم للنشر في ٢٢/ ٧ / ١٤٢٥هـ، وقبل للنشر في ٢٩/١١/١٤٢٥هـ)

ملخص البحث. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوضاع تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دول الخليج العربي والمغرب العربي. وركزت الدراسة على التعرف على ما تخصصه الحكومات العربية لبرامج محو الأمية مقارنة بما تخصصه للتعليم العام، والتعرف على دور القطاع الخاص والجمعيات الأهلية في تمويل برامج محو الأمية، وكذلك التعرف على ظاهرتي الرسوب والتسرب في هذه البرامج لما لهذين المؤشرين من انعكاسات على التمويل والجدوى النوعية للبرامج.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لهذا النوع من الدراسات. ولتنفيذ الدراسة، طور الباحث استبانة احتوت على ٢٤ سؤالا تغطي الموضوعات التي هي محل الدراسة. وتم جمع المعلومات بصورة رسمية عن طريق اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في كل دولة من الدول المشاركة في الدراسة.

وتبين من الدراسة أن الدول العربية المشاركة في الدراسة تخصص مبلغ ٨٢.٨٥٦.٤٤٤ دولارا سنويا لصالح برامج محو الأمية أي ما يعادل ٠.٢٤ ٪ من موازناتها المخصصة للتربية والتعليم وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة لما ينبغي أن يرصد لهذا الهدف الذي تحدده الدراسات بنسبة ١٢.٥ ٪. وتخصص المملكة العربية السعودية أكبر مخصصات مالية لمسألة محو الأمية مقارنة مع جميع الدول المشاركة إذ تبلغ مساهمتها (٤٧.٧٠٦.٧٦٧) مليون دولار أي ما يقارب ثلثي ما تخصصه جميع الدول. أما أقل الدول من حيث تخصيص الاعتمادات فهي موريتانيا وإن كانت هي الأعلى من حيث النسبة والتناسب، حيث

تبلغ مخصصات موريتانيا لبرامج محو الأمية ٢.٨٩ ٪ من إجمالي موازنتها المخصصة للتعليم. وتشير الدراسة إلى أن نسبة نمو ميزانيات تعليم الكبار تبلغ ١٥.٦ ٪ سنويا في الدول التي هي محل الدراسة.

وتنفق الدول العربية ما يقرب من ٨٤.٤ ٪ من الميزانيات المخصصة لمحو الأمية كرواتب وأجور ومكافآت للهيئة التعليمية. وتأتي المخصصات للبحث العلمي رغم أهميتها في المرتبة الأخيرة في بنود الإنفاق. وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني فأوضحت الدراسة أن المجتمع المدني والتنظيمات الشعبية لعبتا دورا أكبر في تمويل برامج محو الأمية في دول المغرب العربي مقارنة بما هو عليه الحال في دول الخليج. ولعل هذا ما خفف العبء على كاهل دول المغرب العربي وجعلها ربما تخصص موازنات أقل لمشروعات محو الأمية، وانتهت الدراسة بتقديم بعض التوصيات لتفعيل مسألة تمويل برامج محو الأمية.

مقدمـــــــة

تشير الإحصائيات إلى أن هناك تزايدا في الإنفاق على التّعليم في الوطن العربي منذ الثمانينيات، وأن الدّول العربيّة تفوق مثيلاتها النامية والمتقدّمة بخصوص نسبة الإنفاق على التّعليم من الناتج القومي الإجمالي. وتشير أيضا إلى أن هناك تباينات كبيرة للغاية بين البلدان العربيّة فيما يختص بنسبة الإنفاق العام على التّعليم من الناتج القومي الإجمالي. ففي عام ١٩٨٠م، كانت الجزائر هي الدّولة العربيّة صاحبة أعلى إنفاق على التّعليم منسوبا للناتج القومي الإجمالي تليها المغرب، ثم مصر فتونس وموريتانيا وجميعها في إفريقيا، بينما كانت الدّول الخليجية الآسيوية (باستثناء السعودية) لا تتمتّع بهذه المكانة رغم ضخامة مواردها المالية وناتجها القومي الإجمالي آنذاك، على أنه في السنوات الأخيرة من العقد التاسع للقرن العشرين (١٩٩٣ - ١٩٩٦) تغيّرت هذه الصورة نسبيا حيث وجدنا الأردن، وهي دولة فقيرة في مواردها الطبيعية، تعتلي الصدارة في هذا الصدد حيث بلغت النسبة المئوية للإنفاق على التّعليم عندها إلى الناتج القومي الإجمالي ٧.١ ٪، وهي نسبة مرتفعة بكل المعايير، وقد جاءت بعدها تونس فالسعودية ثم الكويت [١، ص ١١].

ورغم تزايد الإنفاق العام على التّعليم بشكل مطلق، وكنسبة من الناتج القومي الإجمالي في عقد التسعينيات، إلا أن الإنفاق معبّرا عنه بمتوسط الإنفاق للفرد من السكان قد تراجع. ويرتفع نصيب المرتّبات في الإنفاق الجاري ليصل إلى نحو ٩٤ ٪. وهذه الوضعية لها انعكاسات غالبة على قضايا التطوير والبحث، وتبنّي التجارب الريادية، وتوفير التجهيزات، وتدريب المعلمين، وقس على ذلك.

ورغم الميزانيات الضخمة التي تخصصها الدول العربية للمشروع التربوي، إلا أن المخصصات المالية المرصودة لمواجهة إشكالية الأمية، لم تكن عبر القرون بالقدر الكافي الذي يتناسب مع حجم الإشكالية وخطورتها.

فتقدر نسبة القرائية لدى من هم في عمر ١٥ وما فوق في الدّول العربيّة مجتمعة في نهاية التسعينيات بـ ٦١,٥ ٪. أما عدد الأميين الكلي فيقدر بـ ٦٧,٩ مليوناً، لذلك تعتبر الدّول العربيّة واحدة من أكثر الأقاليم في العالم التي تنتشر فيها الأمية. لكن حجم الأمية تتحمل وزره الدّول الأكبر حجما سكانيا، ذلك أن هناك عشر دول عربية هي الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا، تضم حقا ٢,٥ مليون أمي بينما تضم مصر وحدها ١٧ مليونا. وواقع الحال أن المخزون الأكبر للأميين نجده في خمس دول فقط هي مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن وهي تشتمل على ٤٨ مليون أميّ أو ٧١ ٪ من مجموع الأميين في الدّول العربيّة [٢، ص٦٢]. ويعتبر التفاوت الشديد بين الجنسين في القرائية هو الظاهرة الأقوى سطوعا في الدّول العربيّة بالمقارنة مع سائر المناطق في العالم.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة القرائية في الدّول العربيّة مجتمعة، قد زادت بمقدار ١١ ٪ في الثمانينيات (من ٤٠,٨ ٪ إلى ٥١,٣ ٪) وبمقدار ١٠ ٪ فقط في التسعينيات (إلى ٦١,٥ ٪) مما يعني أن العقد الأخير لم يكن مختلفا عن العقد الذي سبقه، وأن إعلان

جومتيان لم يؤدّ إلى تغييرات جدية في إنجاز الدّول العربيّة في موضوع الأمية، وأن الهدف المقرر لنهاية العقد (تخفيض نسبة الأمية بمقدار ٥٠٪ عام ٢٠٠٠م مما كانت عليه عام ١٩٩٠م) لم يتحقق. وإذا استمر الأمر على هذا المنوال أي بتقدّم ١٪ سنويا فإن الدّول العربيّة مجتمعة سوف تحتاج إلى ٣٩ سنة للقضاء على الأمية [٢ ، ص ٦٥].

هذا من ناحية الإحصاء الرقمي. ومن حيث النوعية، يلاحظ أن برامج محو الأمية لا تزال تقليدية في طبيعتها مما يؤدي إلى عزوف المستهدفين عن المشاركة فيها. فالمناهج في الغالب هي مناهج التّعليم الابتدائي، والمدرّسون هم معلمو التّعليم الابتدائي أو العاطلون عن العمل والحاصلون على الثانوية العامّة. وطرائق التدريس هي الطرائق المستخدمة في التعلم التقليدي.

ولعل ضعف الميزانيات المخصصة لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار في الدول العربية، كانت من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عرقلة وتعثر كثير من المشروعات. فبديهي أن جميع المناشط المرتبطة بمنظومة محو الأمية في البلد الواحد، إن في مجال تطوير المناهج، أو افتتاح الفصول الدراسية، أو عقد الحملات الشاملة، أو تدريب المعلمين، أو إجراء التجارب الريادية، أو توفير التجهيزات أو التعبئة الاجتماعية، أو غيرها من المناشط بحاجة في التحليل الأخير، إلى ما يترجمها إلى حقيقة معاشة. وفي إطار هذا السياق، انبثقت هذه الدراسة لتلقى الضوء المقارن على تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دول الخليج العربي ودول المغرب العربي.

إشكالية الدراسة

بذلت الدول العربية – في الخليج العربي وفي المغرب العربي وفي الساحل الغربي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ومرورا بمصر والسودان وغيرها من الدول العربية –

جهوداً كبيرة من أجل محو الأمية وتقديم خدمات تعليمية متنوعة للكبار إيمانا منها بأن التعليم هو الرهان الحقيقي لتقدمها وتطورها.

ويشير الواقع إلى أن هناك العديد من برامج محو الأمية التي تقوم بها الحكومات، وبرامج أخرى تشارك فيها الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني، وأن هذه البرامج تشمل الأميين من الكبار سواء الأسوياء منهم أو ذوو الاحتياجات الخاصة، كما أنها تشمل المهاجرين والأقليات وأبناء الريف والحضر والذكور والإناث على حد سواء، ورغم تعدد وتنوع هذه الجهود على المستوى العربي ؛ إلا أنها في معظمها تقف عاجزة عن الوفاء بمتطلبات مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، والثورة العلمية والتكنولوجية، والمنافسة العالمية والاحتكارات الدولية ؛ بل إنها تقف عاجزة عن تلبية متطلبات مواجهة التحديات المحلية من متغيرات اجتماعية وتحولات اقتصادية وارتفاع نسب الأمية بين الإناث.

ونظرا لهذا العجز الواضح والشكوى المستمرة من جانب الحكومات العربية، وخطورة استمرارية الأمية وحرمان الكبار من نوعيات التعليم القائمة ؛ أصبح مجال محو الأمية في حاجة ماسة إلى تفعيله من خلال رصد واقع التمويل باعتباره الشريان الحيوي والضروري لنجاح واستمرارية أي برنامج وبخاصة في ضوء زيادة الضغط الاجتماعي على مؤسسات التعليم النظامي، وعجز الميزانيات عن الوفاء بمتطلبات تعليم الصغار، ومعدلات الغلاء المرتفعة، وحاجة هذه البرامج إلى التجويد.

ومن هذا المنطلق فقد تحددت إشكالية الدراسة في محاولة :

١ - رصد واقع مجهودات محو الأمية وتعليم الكبار في مجموعة من الدول العربية يمكن وضعها تحت مجموعتين : الأولى تمثل دول الخليج العربي، والثانية تمثل دول المغرب العربي، وذلك من حيث :

- أوضاع الأمية والفئات المستهدفة من برامج محو الأمية.
- نسب الرسوب والتسرب من هذه البرامج.
- الموازنات الحكومية المخصصة لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار وتطورها أو نموها خلال السنوات العشر (١٩٩٢-٢٠٠١)، وأوجه الإنفاق منها.
- دور القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في تمويل برامج محو الأمية وبما يحقق الشراكة الحقيقية والفاعلة بين المؤسسات الرسمية وبين المؤسسات غير الرسمية في هذا المجال.
- الدعم الدولي أو العربي أو الإسلامي.
- ما يدفعه الدارسون من رسوم للدراسة.
- الأجر الشهري للمعلمين والقائمين على برامج محو الأمية.
- جدوى برامج محو الأمية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - تقديم بعض التوصيات والرؤى الرامية إلى تحسين وضعية التمويل في هذه الدول.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من حيث ارتياد الباحث فيها لمجال من مجالات تطوير محو الأمية وتعليم الكبار من خلال اقتراح منهجية تؤسس على تنويع مصادر التمويل، ويمكن لصانعي السياسة التعليمية الاستفادة منها في الاستجابة إلى احتياجات محو الأمية على المستوى العربي ككل ومستوى كل مجتمع وبما يسهم في إعداد القوى البشرية وصقل مهاراتهم لتتلاءم مع التقدم العلمي والتقني، وللتكيف مع استخدامات التكنولوجيا الحديثة؛ في الوقت الذي يتم فيه تعزيز الثقافة القومية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

أي أن لهذه الدراسة أهمية نظرية تكمن فيما تضيفه للمجال من معلومات يتناولها الإطار النظري وتمثل مرجعية لأي باحث في المجال، هذا بالإضافة إلى الأهمية التطبيقية التي تكمن في الإجراءات الوظيفية والتفاصيل العلمية التي يستطيع القائمون على وضع السياسات التعليمية للكبار وبرامج محو الأمية إنتاجها في مجتمعاتهم لتوفير برامج لمحو أمية الكبار بنفقات مرشدة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها :

١ - التعرف على الفئات المستهدفة من برامج محو الأمية وما يرصد لها من أموال تتضمنها الموازنات المالية للحكومات وأوجه إنفاقها.

٢ - التعرف على معدلات النمو السنوي في الموازنات المخصصة لمحو الأمية ومعدلات نموها السنوي مقارنة بما يخصص للتعليم العام.

٣ - بيان حجم إسهام الأشخاص والمؤسسات غير الحكومية والهيئات الدولية والإسلامية والعربية في تمويل برامج محو الأمية.

٤ - التعرف على أثر بعض عوامل الهدر التعليمي في برامج محو الأمية (الرسوب والتسرب).

٥ - تحديد الجدوى الاقتصادية لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار في الدول العربية.

٦ - صياغة بعض الرؤى والمقترحات التي يمكن من خلالها تفعيل مسألة تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

حدود الدراسة

تقتصر دراسة التمويل في هذه الدراسة على الأجهزة الإدارية الحكومية الأساسية المنوط بها مسؤولية الإشراف على برامج محو الأمية في كل دولة من الدول المشمولة في الدراسة. فالدراسة إذن تستثني التمويل المخصص للإدارات غير الأساسية والمنظمات غير الحكومية. ولعل عاملي الكلفة والوقت هما اللذان حتما الأخذ بهذه الحدود. ورغم أن الأمية تتخذ أشكالا وأنماطا مختلفة، إلا أن هذه الدراسة تبحث في البعد القرائي لمحو الأمية والمعمول به في مؤسسات تعليم الكبار في الوطن العربي. أما الأبعاد الحضارية والوظيفية فتتجاوز حدود هذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة

لتحقيق الأهداف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ - ما واقع الجهود المبذولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في كل من دول الخليج العربي ودول المغرب العربي ؟

٢ - ما مصادر التمويل وأوجه الإنفاق على برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دول الخليج العربي والمغرب العربي ؟

٣ - ما جدوى برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دول الخليج العربي والمغرب العربي؟

٤ - ما الرؤى والتوصيات التي يمكن اقتراحها لتحسين وضعية تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار في كل من دول الخليج والمغرب العربي ؟

أولا : الإطار النظري

نظرا لأن الهدف الرئيسي من الدراسة هو التوصل إلى بعض الرؤى والتصورات التي يمكن من خلالها تفعيل تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار، لذا كان لزاما التعرف على طبيعة برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الدول المدروسة، وعلاقة هذه البرامج بالتنمية في هذه الدول، وهذه الأخيرة تقتضي تحديد وبلورة الإطار الفكري والفلسفي لاقتصاديات التعليم من حيث التعريف بها وأبرز التطورات الحادثة في مجال الإنفاق على التعليم وبعض الجوانب الأخرى. أي أن الإطار النظري يتناول ما يلي:

١- علاقة برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالتنمية

للتعليم أيا كان نوعه أهمية كبيرة في التنمية الشاملة نظرا لتزويده أفراد المجتمع بالمعارف التي تؤهلهم للكشف عن الموارد والثروات الطبيعية والعمل على تحويلها إلى إنتاج قومي متميز بدلا من تصديرها كمواد خام يستفيد بها غيرهم من أبناء المجتمعات الأخرى، وإسهامه في تزويد العاملين بالمهارات والكفايات اللازمة لعملهم في قطاعات الإنتاج، ودوره في الارتفاع بمستوى الدخل القومي، وتحسين دخول الأفراد، هذا بالإضافة إلى ما يسهم به هذا التعليم من تنمية لبعض العادات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية السليمة [٣ ، ص ص ٢٠- ٤١].

فلقد تبين من نتائج العديد من الدراسات والبحوث أن التعليم لا يمثل خدمة استهلاكية فحسب؛ بل إنه مشروع استثماري له عائده الذي يفوق عوائد المشروعات الصناعية أو التجارية [٤ ، ص ٨٣] ؛ وأن هذا ينطبق على برامج محو الأمية وتعليم الكبار، والتي أصبحت تمثل عاملا أساسيا في إحداث التنمية الشاملة وبخاصة في الدول

النامية والتي أدركت بعد استقلالها أن إحداث هذه التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي يتطلب تكوين العامل الماهر القادر على العمل والإنتاج [٥ ، ص ١٣٧].

وبصورة أكثر تحديدا تشير تجارب بعض الدول إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين القضاء على الأمية من خلال البرامج الجيدة لمحو الأمية والحملات القومية لمحو الأمية وبين زيادة الإنتاج ؛حيث لا يوجد فارق بين الاستثمار والإنفاق على بناء المصانع واستصلاح الأراضي وزراعتها وغيرها من الأمور المادية وبين الإنفاق على التعليم، فالفرق واضح بين إنتاج المتعلم وإنتاج الأمي، فالعامل المتعلم لديه قدرة إنتاجية عالية بالمقارنة بنظيره الأمي، كما أنه يتمتع بالسرعة في مواكبة التطورات أو التحسينات في أساليب الإنتاج، والتعامل الموضوعي مع الشائعات، وبناء علاقته بالآخرين على أسس ودعائم إنسانيته. ومن هذا المنطلق فإن لبرامج محو الأمية وتعليم الأفراد مردودها المادي والمعنوي [٦ ، ص ١٥٤].

ففي دراسة حاليم عن الإسهام الاقتصادي للتعليم في زيادة إنتاجية محصول الأرز في أحد مقاطعات الفليبين اتضح للباحث أن هكتار الأرز الذي يقوم بزراعته شخص متعلم يفوق إنتاج الهكتار عند الأمي، وهذا ينطبق على العمل والإنتاج الصناعي الذي تأكد من جانب دراسة ستروملين ١٩٢٤م والتي أسفرت عن أن تفرغ العامل الأمي للدراسة لمدة عام واكتسابه أسس ومفاتيح المعرفة ساهم في زيادة إنتاجه الصناعي بمقدار ٣٠ ٪ وهذا يفوق التفرغ للتدريب الذي زاد من إنتاج عامل آخر بمقدار ١٢ إلى ١٤ ٪ فقط [٣ ، ص ص ٢٣ -٢٦].

كما أن تجربة الصين ومحاربتها للأمية ونجاحها في خفض نسبة الأمية إلى ٣٤ ٪ خلال ٢٠ سنة ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي والقضاء على المجاعة التي كانت ستواجه

البلاد بأعدادها الضخمة ؛ بل إنها استطاعت بتجربتها تخفيض معدلات البطالة وزيادة الاستثمار [٧ ، ص ٨٧].

وأظهرت دراسات البنك الدولي على الفترة من ١٩٦٠م إلى ١٩٧٧م في ٣٣ دولة نامية أنه توجد علاقة إيجابية بين انحسار الأمية في هذه الدول والنمو الاقتصادي، وظهر ذلك بجلاء في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في اثنتي عشرة دولة من هذه الدول تتمتع بنسب منخفضة من الأمية ،وأن ارتفاع نسبة المتعلمين من ٢٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ أدى إلى ارتفاع الدخل القومي ما بين ٨ ٪ و١٦ ٪ [٨ ، ص ص ١٨-٢٠]، كذلك أكدت دراسات البنك الدولي أن الإنتاج الزراعي للفلاح الذي تلقى تعليما يعادل أربع سنوات من التعليم الابتدائي يزيد من إنتاجيته بمقدار ٢٦ ٪ في اليونان و٢٢ ٪ في البرازيل، وتصل إلى حدها الأدنى في ماليزيا وهو ٢٠ ٪ [٨، ص ٤٨].

ولا يقتصر مردود محو الأمية على الجانب الاقتصادي في الارتفاع بمستويات الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو التجاري ؛ بل إن لبرامج محو الأمية أهمية بالغة في القضاء على التخلف بكافة أنواعه، وذلك لأن الأمية تمثل عائقاً في سبيل الإنتاج الثقافي والفكري والسياسي والاجتماعي، كما أنها السبيل لتحصين الأفراد من الوقوع فريسة لسيطرة البث المباشر للقنوات الفضائية وما قد يترتب عليه من اغتراب وعدم الإحساس بالشخصية القومية لوطنه وانعدام التماسك الاجتماعي بين المواطنين.

وهناك بعض المؤشرات التي تؤكد العلاقة بين التعليم بصفة عامة وبرامج محو الأمية بصفة خاصة، وبين التنمية الشاملة يذكر الباحث منها ما يلي :

١ - تؤدي الزيادة في الفرص التعليمية وانخفاض نسبة الأمية إلى زيادة نسبة القيادات والقوة المسيطرة على إدارة غرفة العمليات الموجهة لمختلف الأنشطة القائمة في المجتمع ؛حيث يسهم توفير الفرص التعليمية في إعداد القائمين على صنع وتطوير

التكنولوجيا في المجتمع، ورفع الكفاية الإنتاجية، وتزويد المجتمع باحتياجاته من الكفايات العامة والمهارات الفنية، ويزيد من التنافس بين أصحاب هذه الكفايات والمهارات، ومن ثم صقل قدراتهم الخلاقة وزيادة إبداعاتهم [٩ ، ص ص ٩٧-٩٨]

٢ - انخفاض المستوى الثقافي للأفراد وكذلك عدد سنوات التمدرس يرتبط بانخفاض متوسط دخل الفرد وأيضا بمستوى الدخل القومي.

٣ - ارتباط بعض العادات السلبية كاللامبالاة والتواكل وانتشار الخرافات والتداوي بالسحر والشعوذة وغيرها من السلبيات، بالجهل وانتشار الأمية في القرى والمناطق النائية البعيدة عن عواصم الدول.

٤ - تؤثر الأمية على الكثير من الجوانب الاجتماعية؛ حيث تزيد من الاختلافات بين الأفراد، وتحد من مشاركتهم في حل مشكلات مجتمعهم، وتزيد من الخوف والقلق على المستقبل، مع انخفاض الوعي بمسببات الأمراض وكيفية الوقاية منها.

٥ - انخفاض الإنفاق على التعليم وإهمال برامجه، وتدني مستواه يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وفقر الموارد المتاحة وعدم الإحساس بجدوى التعليم [١٠ ، ص ص ١١٨-١٣٤]

ولكن السؤال الذي يثار في هذا المجال: هل هذه العلاقة التي تربط التعليم بالتنمية هي المبرر الوحيد للاهتمام ببرامج محو الأمية والبحث عن مصادر لتمويلها؟ أم أنه توجد مبررات أخرى تؤكد ضرورة الاهتمام بهذه البرامج وزيادة الإنفاق عليها؟

وفي الواقع أن ارتباط التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي بالتعليم يعد مبررا رئيسا لكنه ليس المبرر الأوحد؛ حيث توجد دوافع أخرى تبرر اهتمام الدول العربية- وهي موضوع الدراسة- بمحو الأمية وتمويل برامجها، كما أنها المبرر لكافة الجهود التي ذكرت في البند السابق... ولعل من أبرز هذه المبررات ما يلي:

١ - إن إنسان القرن الحادي والعشرين والذي يعيش الموجة المعلوماتية مُطالب بالتحلي بالقدرات الخلاقة، والإبداع والاستقلالية، والمبادأة في اتخاذ القرارات الصائبة، والقدرة على التفاعل الإيجابي مع الآخرين، واحترام حقوقهم وحريتهم في التعبير عن رأيهم، وغيرها من الصفات والخصائص التي تميزه عن إنسان الموجة الزراعية - الرعوية؛ حتى يتكيف مع معطيات العصر بتغيراته الجديدة وما تفرضه من انتشار للمعارف والمعلومات وشيوعها بين الأفراد والمؤسسات والجماعات والمجتمعات بصورة أدت إلى ذويان الحدود بين الدول، وافتقاد الكثير منها لطابعها القومي، أو على الأقل افتقاد سكانها وبخاصة الأميين منهم لهويتهم الثقافية [١١، ص ص ٤٤-٤٥].

٢ - ظهور وتبلور اقتصاد عالمي جديد يعرف باقتصاد المعلومات الذي ساهم في دمج كل النظم الاقتصادية (زراعية - صناعية — حرفية - مهنية- تجارية) في اقتصاد واحد بلا حدود، وسوق واحدة سقطت فيها كل الحواجز بين مختلف بلدان العالم في منظومة من العلاقات هدفها تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والخامات والاستثمارات ورؤوس الأموال، ومن ثم التحولات الاقتصادية السريعة، وما ترتب عليها من تسريح للعمال منخفضي المهارة، وانخفاض قيمة العملات الوطنية، وازدياد الأعباء المالية، وتفكك وتشرد الأسر، وانتشار الفقر بين أسر غير القادرين على التكيف والمنافسة ومعظمهم من الأميين [١٢، ص ١٣].

٣ - الأخذ بالاعتبارات الديموقراطية في التعليم؛ حيث أكد القانون الدولي العام وما ورد في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات ،وكذلك دساتير وتشريعات الدول العربية على أن التعليم حق من حقوق الإنسان ،وهذا يعني أن تقوم كافة الدول بإتاحة التعليم للجميع دون تفرقة على أساس السن أو الجنس أو اللون أو أي اعتبار آخر، فإذا عجزت الحكومات عن تدبير التمويل الكافي فإن التعددية في

التمويل والشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات المجتمع المدني ،والمنظمات الدولية ستقوم بدورها بما يكفل الحقوق، ويحقق المناخ الديموقراطي في المؤسسات التعليمية [١٣ ، ص ١٢٠].

٢- عوائد برامج محو الأمية وأساليب قياسها

ترتب على الاقتناع بأن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا له مردوده أو عائده الاقتصادي والاجتماعي، قيام بعض الباحثين بدراسة إمكانية تقدير هذه العوائد بوحدات كمية، جعلت منها مقاييس أكثر تقنينا، تمكن من قياس آثار التعليم على الإنتاج والدخل القومي والفردي وعلى الشخصية بمقوماتها المختلفة.

وقد واجه الباحثون العديد من الصعوبات في بداية بحثهم عن أساليب قياس العائد من التعليم منها: أن آثاره غير مباشرة وبعيدة المدى، وأنها تؤثر في الفرد تأثيرا تدريجيا، وعدم القدرة على فصل آثار التعليم عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الأمي، وصعوبة قياس مدخلات العملية التعليمية، ووجود عوائد غير مرئية. إلا أن ترجمة هذه الآثار إلى دخول وعوائد مرئية ملموسة والتنبؤ بقيمتها على المدى البعيد، واختيار عينات ممثلة للمجتمع ثم أخذ ما يناله الأمي من كسب ومقارنة ذلك بما يناله المتعلم، وحساب متوسط تكلفة المتعلم خلال سنوات الدراسة بما في ذلك تكلفة الوقت الضائع في التعليم ؛ كل هذه الاحتياطات تسهم في تقدير العائد الكمي [١٤ ، ص ص ٢٠-٢٢]

إن تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار ليس عملاً ترفياً، بل هو عمل تنموي يستهدف إحداث تغييرات سلوكية ومعرفية تؤثر في البنية الإنتاجية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. ولكي يتم التأكد من حدوث هذه التغييرات، فإن هناك طرائق وأساليب متعددة لقياس العوائد المباشرة وغير المباشرة لبرامج محو الأمية نذكر منها ما يلي:

(أ) **طريقة تحديد العائد المباشر وغير المباشـــر:** تعد هذه الطريقة من أبسط الطرائق وأقدمها ؛ حيث بدأت بحساب الفرق بين المخرجات والمدخلات، أي الفرق بين نواتج برامج محو الأمية - في الدراسة القائمة - ومقدار ما يبذل من جهد ووقت ونفقات في سبيل محو الأمية.

وفي ضوء هذه الطريقة يقوم الباحث إما بتحليل علاقات التفاعل المتبادل بين مختلف جوانب البرنامج التعليمي، وإما أن يقوم بتحليل النظام التعليمي للوصول إلى بعض البدائل التي يمكن من خلالها الحكم على أن هذا له مردوده. وغالباً ما يلجأ الباحث أو المقدر في الحالتين إلى تقديم تقرير وصفي، ومن ثم فقد تطورت هذه الطريقة واتخذت من الأفواج التعليمية وتكلفتها ثم مقارنتها بالعائد والعائد من الأنشطة الأخرى كسبيل أفضل لهذا التقدير[٣، ص ص ٧٧- ٧٨]

ثم تطورت هذه الطريقة بصورة أفضل، وأصبح الأساس فيها أن للتعليم دوراً في إكساب الأفراد المعرفة المتقدمة، والقدرات التقنية التي تؤهلهم للفهم والتطبيق والتحليل والتركيب والتقييم، والتكيف مع الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة، والقيام بتطوير التكنولوجيات الحديثة، ودعم القدرة التنافسية لدى الأفراد ؛ ليس من أجل التنافس مع أقرانهم على المستوى المحلي أو القومي فحسب ؛ بل على المستوى العالمي في ظل التأكيد على الابتكار العلمي والإدارة الإبداعية، فإذا استغل الأفراد هذه المهارات والقدرات وأمكن ترجمة ذلك إلى أداة للقياس ؛ فإن تقدير المردود المادي المباشر الذي يعود عليهم أو على مجتمعهم، وكذلك المردود غير المباشر أو الاجتماعي يصبح من الأمور الميسـورة [١٥ ، ص ص ٤٣-٤٥].

(ب) أسلوب دالة دوجلاس : أوضحت الدراسات والبحوث العلمية في هذا المجال أن للتعليم أثره على الإنتاج الكمي والكيفي، أو المادي والخدمي، وأن مستويات الإنتاج تختلف باختلاف مستويات التعليم ؛ حيث أسفرت دراسة ديفيد ولسون [١٦] أن دخول الأفراد المحدد بإنتاجهم المادي أو الخدمي يختلف نتيجة لتمايز الشهادات الدراسية ؛ فالحاصلون على شهادات عالية يحصلون على دخول أفضل من أقرانهم الذين يحصلون على شهادات أقل عند التساوي في كل الظروف الأخرى المحددة بدالة دوجلاس للإنتاج [١٦ ، ص ص ٣٤-٣٥].

وإذا كانت دالة دوجلاس تربط دخول الأفراد بالإنتاج وبالكثير من المؤشرات الأخرى كالجنس والعنصر والوضع الطبقي وسنوات الخبرة وغيرها من المعدلات والمؤشرات الأخرى؛ فإن معادلات مينسر (Mincer) والتي استخدمها ستانوفنيك (Stanovnik) في دراسته لتقييم عوائد التعليم الاقتصادية في سوليفينيا خلال الفترة من عام ١٩٧٨م حتى ١٩٩٣م، تعد أفضل من دالة دوجلاس بمتغيراتها المختلفة نظرا لتركيز معادلات مينسر على نسب العوائد الاقتصادية للشهادات الدراسية عند مراعاة الجنس وآليات سوق العمالة والعمل ودرجة تدخل الدولة في تحديد الرواتب والأجور في المشروعات الاستثمارية ؛ وبخاصة الصغيرة منها والإصلاحات الاقتصادية ونظم الهيكلة التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية [١٧ ، ص ص ٤٤٣-٤٤٩].

هذا وقد تطورت طريقة قياس العائد باستخدام دالة دوجلاس للإنتاج، وروعي في حساب العوائد التعليمية أسلوب الباقي على تحليل التكاليف وكافة المدخلات وكذلك تحليل المخرجات مع مراعاة الدخول النقدية وكذلك الدخول غير المرئية في الوقت الذي يراعى في تحليل المدخلات تكلفة الوقت الضائع في التعليم والتكاليف غير المنظورة، وقد أفادت هذه الأساليب في تحديد فروق العوائد التي تعود على الأشخاص الذين حصلوا

على الحد الأدنى من التعليم الذي يؤهلهم للمواطنة ثم أكملوا تعليمهم أو تدريبهم لبعض الوقت ؛ حيث أجرى رويست [١٨] دراسة عن التعليم الزائد عن حد متطلبات المواطنة والعمل الحرفي وعلاقة هذا التعليم الزائد بمستوى المهارة المهنية والاحتفاظ بها والاستفادة منها في زيادة الإنتاج ومن ثم ارتفاع الدخل، وطبق بعض المعادلات التي طورها مستغلا دالة الإنتاج لدوجلاس ومعادلات مينسر [١٨ ، ص ٣٩٤].

(ج) **طريقة الجودة الشاملة** : تعد طريقة " الجودة الشاملة " من الأساليب الحديثة للحكم على نجاح المشروعات الإنتاجية والخدمية وفعاليتها ؛ بل إنها من أفضل الأساليب لقياس التقدم والمفاضلة بين المؤسسات ، وكذلك الأفراد [١٩ ، ص ص ٤٩-٥٤] .

وبجانب استخدام هذا الأسلوب في قياس العوائد المباشرة وغير المباشرة، يمكن استخدامه في التأكد من ضمان الامتياز لجميع الدارسين للبرنامج وبحيث يحققوا نتائج واضحة وملموسة في إجادة مهارات الاتصال (القراءة والكتابة ومبادئ الحساب) بالإضافة إلى المهارات الحياتية الأساسية، كما يمكن استخدام أسلوب الباقي الذي يستند إلى دالة الإنتاج وما يرتبط به من نماذج للمسارات في تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لأي نوع من التعليم ؛ حيث تتحدد التأثيرات المباشرة من معاملات المسار، بينما تتحدد التأثيرات غير المباشرة بقيمة معامل المسار الخاص بالبواقي [٢٠ ، ص ص ٧٤٤-٧٥٤] .

٣- أساليب وطرائق تمويل برامج محو الأمية في الدول العربية

تتعدد مصادر التمويل وتختلف من دولة عربية إلى أخرى، ورغم هذا التعدد ؛ إلا أن التمويل الحكومي يأتي في المقدمة من حيث الحجم والاستقرار، وذلك لأن الاعتماد على الضرائب المستقطعة من الرواتب والأجور والدخول والتبرعات وصناديق الزكاة

والهبات، وما يدفعه الأميون مقابل تعليمهم، والمنح والقروض، وإسهامات المجتمع المدني، وما يقدمه التعاون الدولي والإقليمي، وتنازل الدول الصناعية المتقدمة عن جزء من ديونها لمساعدة الدول النامية في حملاتها ضد الأمية وغيرها من المصادر الأخرى لا يوفر مصادر مستقلة لتمويل برامج محو الأمية.

وتأكيداً لهذه التعددية في مصادر التمويل اقترح خبراء ندوة الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار المنعقدة في الكويت خلال الفترة ١٣-١٧/٤/١٩٨٠؛ تكوين مجلس أعلى للحملات الوطنية الشاملة لمحو الأمية تتكون موارده من المرصود سنويا لتنفيذ الحملات ودعمها من ميزانية الدولة والهيئات المحلية، والمبالغ التي تقدمها المشروعات الاقتصادية، والتبرعات والمعونات الوطنية والعربية والدولية المقدمة لأغراض حملة محو الأمية [٢١، ص ٢٦].

وعلى الرغم من تعدد المصادر المستخدمة في تمويل حملات محو الأمية على المستوى العالمي، إلا أن المشاركين في المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي عقد بهامبورج في يوليو ١٩٩٧م أجمعوا على أن نقص التمويل يمثل قضية محورية تتطلب تفعيل الشراكة بين مختلف الوزارات وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والدارسين ورجال الأعمال والشراكة الاجتماعية، وتوجيه ٦٪ من إجمالي الناتج القومي إلى التعليم مع تخصيص قدر مناسب من هذه الميزانية لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار، مع عدم الاقتصار على ذلك بل يجب تخصيص نسبة من ميزانية كل قطاع من قطاعات التنمية (الزراعية- الصحية- البيئية...إلخ) لحملات محو الأمية [٢٢ ، ص ص ٢٩٦-٢٩٧].

ويتم تمويل برامج وأنشطة محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي من خلال أربعة مصادر هي [٢٣ ، ص ص ١٦٧ — ١٦٩] :

١ - التمويل الحكومي سواء تم تخصيص جزء من ميزانية الوزارة أو الوزارات أو الرئاسات المعنية بالتعليم ؛ أم قامت وزارات أخرى باستقطاع جزء من ميزانيتها لتمويل أنشطتها المختلفة بما في ذلك برامج محو الأمية.

٢ - التمويل الأهلي : أي ما يدفعه الأهالي مقابل تعلمهم أو تعليم الأبناء، وتشمل الرسوم الدراسية، وتكلفة متطلبات الإقامة والملابس والكتب والمواصلات ... إلخ.

٣ - التمويل الخاص والتطوعي ،ويشمل التمويل الذي تسهم به المنظمات الدولية أو القومية أو المحلية، والمؤسسات والهيئات الخيرية والدينية ورجال الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من أجل تمويل برامج وأنشطة مؤسسات محو الأمية، ويضاف إلى ذلك التبرعات المادية والعينية.

٤ - التمويل الذي تسهم فيه المشروعات الاقتصادية من خلال تمويل برامج التدريب وتنمية المهارات الحياتية وغيرها من المهارات التي تعد احتياجات مباشرة لهذه المشروعات.

حقيقة أن هذه المصادر الأربعة تمثل مصادر لتمويل كافة أنواع التعليم ومراحله بما في ذلك برامج وأنشطة محو الأمية، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لحجم إسهام كل مصدر في التمويل من نوع إلى آخر، فمن المعروف أن الإسهام الحكومي في التعليم الأساسي يمثل المصدر الأول ويكاد يكون الأوحد في كافة الدول العربية، ولكن ما حجم إسهام كل مصدر من المصادر الأربعة في تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار ؟ وهل توجد مصادر إضافية لتمويل هذه البرامج ؟

وتقتضي الإجابة عن هذين السؤالين تناول ما يلي :

(أ) **التمويل الحكومي** : تعتمد برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالدرجة الأولى على التمويل الحكومي الذي يتم الإنفاق منه على أجور المعلمين والموظفين والعاملين، وتكاليف المواد التعليمية والبرامج التدريبية وغيرها من الأنشطة التي تتطلبها برامج حملات محو الأمية.

وعلى الرغم من أن الاعتماد على الإنفاق الحكومي يواجه العديد من المشكلات والصعوبات نتيجة ضعف الإمكانات المالية لبعض الدول العربية، ووضع ضوابط وقيود للإنفاق؛ إلا أن الإنفاق الحكومي على حملات محو الأمية ضروري ومهم لأنه السبيل للقيام بحملات واسعة النطاق وبصورة أكثر فعالية.

وطبقا لهذا المصدر من مصادر تمويل برامج محو الأمية تقوم الحكومة بتخصيص مبلغ من المال من ميزانية الدولة للإنفاق على هذه البرامج، وذلك بناء على دخلها القومي وميزانية الحكومة وأيضاً ما تقدمه الهيئة المسئولة عن حملات محو الأمية من مقترحات لميزانيتها معتمدة في ذلك على الأداء في الماضي أو التنبؤ والتخطيط المسبق لتكاليف البرامج والأنشطة التي تتطلبها حملات محو الأمية.

وتتكون الميزانية عادة من بنود متعددة تشمل التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة لتكاليف المعدات والأجهزة والأدوات التي تتطلبها الحملات، هذا بالإضافة إلى التكاليف والنفقات الدورية التي تشمل مرتبات المعلمين أو الميسرين والإدارة والإشراف والإيجارات وتكاليف المياه والإضاءة والصيانة والإصلاحات، وهذه الميزانيات تتضمنها ميزانية الوزارة أو الوزارات أو الرئاسات أو الهيئات المعنية بالتعليم أو الوزارات أو الهيئات الحكومية الأخرى التي تشكل برامج محو الأمية كسبا مادياً أو معنوياً لها.

ويختلف نمط تمويل برامج محو الأمية ومصدره الحكومي حسب ظروف كل دولة من الدول العربية ؛ ففي بعض الدول يعتمد التمويل على ميزانية الدولة والتي تتكون مواردها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفي دول أخرى يعتمد هذا التمويل على الدخل القومي، وفي كل الحالات تترك الحرية للوزارات والهيئات للتصرف في تمويل برامج محو الأمية طبقا لأولويات تضعها للأنشطة المراد الإشراف عليها.

ففي المملكة العربية السعودية، تعد وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الأمانة العامة لتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم، والحرس الوطني، وإدارة الثقافة للقوات المسلحة المسئولة عن تمويل أنشطة وبرامج محو الأمية [٢٤ ، ص ٣٩] وفي البحرين يتم تمويل معظم البرامج من صندوق الأمانات التابع لقسم التعليم المستمر وإدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم [٢٤ ، ص ٣٧]، أما في سلطنة عمان فإن دائرة محو الأمية والتربية الخاصة التابعة إلى المديرية العامة للتعليم بوزارة التربية والتعليم هي الجهاز المسئول عن تمويل نشاط محو الأمية ، بينما تعد وزارة التربية والتعليم العالي الجهاز المسئول عن تمويل نشاط محو الأمية في دولة قطر، وفي الكويت يتمثل الجهاز المسئول عن أنشطة محو الأمية في إدارة مراقبة تعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة التربية [٢٤ ، ص ص ٤٤-٤٥].

وفي الجمهورية التونسية يقوم البرنامج الوطني لتعليم الكبار التابع لوزارة الشئون الاجتماعية بتمويل أنشطة وبرامج محو الأمية ،بينما يقوم الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بهذه المهمة تحت وصاية وزارة التربية الوطنية الجزائرية في الجزائر، وتقوم مديرية محاربة الأمية التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن المغربية بهذه المهمة في المغرب. وفي موريتانيا استحدثت الدولة كتابة دولة بمرتبة وزارة أوكلت إليها مسألة مكافحة الأمية باعتبار الأمية إشكالية ذات صبغة أولية في عمل

الحكومة ومناشطها من أجل استيعاب الموريتانيين غير الناطقين بالعربية في النسيج المجتمعي والثقافي الموريتاني.

ويرجع اهتمام الدول العربية بتخصيص جزء من ميزانيتها أو دخلها القومي للإنفاق على أنشطة وبرامج محو الأمية، وعدم ترك الإنفاق وتمويل هذه البرامج للمصادر الأخرى إلى ضخامة النفقات التي تحتاجها هذه البرامج والرغبة في القضاء على الأمية وأيضا نظرا لكونه المصدر الأساسي والثابت في كل دولة.

ويظهر الإنفاق الحكومي في الاعتمادات المقررة للهيئات والأجهزة المسئولة عن محو الأمية وتعليم الكبار سواء أكان العاملين في هذه الهيئات والأجهزة يقتصر عملهم على برامج محو الأمية المنفذة أم يقومون بأعمال تخدم هذه البرامج كالتخطيط والإعداد لها، هذا بالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة للخدمات التي تقدم للأميين والقائمين على محو أميتهم؛ أي أن الإنفاق الحكومي يشمل كل ما ينفق على مراكز النشاط الرئيسية ومراكز النشاط القائمة في القرى والأحياء ومراكز النشاط المساعدة بما في ذلك المكاتب الرئيسية وإدارات التخطيط والمتابعة والبحوث والشئون المالية والإدارية [٣ ، ص ص ٣٣-٣٦].

ويتم الإنفاق من المصدر الحكومي على الأجور النقدية والبدلات والدرجات الدائمة والمكافآت الشاملة كمكافآت الخبراء الوطنيين والأجانب ورواتب المعارين والزائرين، والمكافآت التي تمنح للعاملين في أنشطة محو الأمية بناء على تعويضهم عن الجهود غير العادية، أو عملهم في أوقات العمل غير الرسمية أو لتشجيعهم، كما تشمل المكافآت الخاصة بالتدريس والتدريب والإشراف على أنشطة محو الأمية، وبدلات الانتقال وثمن الأدوات والكتب والمراجع وأجهزة التعليم وتكاليف الصيانة والمياه والإنارة والإعانات [٣].

(ب) **التمويل الأهلي** : بدأ تمويل التعليم في الدول العربية أهلياً ؛ حيث قام القادرون والتجار وأصحاب الممتلكات برصد التبرعات والهبات والأوقاف للإنفاق منها على التعليم بكافة أنواعه بما في ذلك محو الأمية وذلك في المساجد والكتاتيب والمدارس الأهلية، وحتى عندما تولت الحكومات تمويل التعليم والإنفاق على مستلزماته لم يتراجع الإنفاق والتمويل الأهلي، وتمثل دوره في تأمين الأموال اللازمة لتوفير أماكن إقامة المؤسسات التعليمية وما تتطلبه من تصميمات، وإقامة المباني عليها وتأثيثها، ودعم برامج الأنشطة التعليمية، والإنفاق الكلي أو الجزئي على برامج التدريب.

وإذا كان للتمويل الأهلي ما يبرره في الماضي ؛ حيث الرغبة في الحصول على الأجر والثواب، وتلبية فريضة العلم التي أكدها الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فإن مشاركة المجتمع المدني وتقديمه العون المادي والمعنوي في صورة تحمل القطاع الخاص والشركات والمؤسسات لجزء من مواردها أو أرباحها، أو جزء من ضريبة المبيعات، أو ما ينفق على برامج محو الأمية في صورة تبرعات وهبات كما في مصر وسوريا والأردن، أو فرض ضريبة على رواد السينما كما في اليمن، أو ما تدفعه المؤسسات والشركات والقطاع الخاص للأميين من أجور رغم تفرغهم لبعض الوقت من أجل الانتظام في برامج محو الأمية بجانب مساهمتها في الإنفاق على محو أميتهم كما في السعودية [٢٥ ، ص٦٣]، وغيرها من صور التمويل الأهلي له ما يبرره في الوقت الحالي الذي تزايدت فيه العقبات والمشكلات التي يعاني منها التعليم في الوطن العربي، ومتطلبات التعليم من أجل التفاعل مع الثورة المعلوماتية، وتعدد مجالات محو الأمية وتشابكها، وما تفرضه التغيرات المتسارعة من ضغوط على حملات محو الأمية مع ضعف السيطرة على هذه الضغـــوط [٢٦ ، ص ص ٣٢٥-٣٣٠].

وتؤسس فلسفة المنادين بتفعيل " التمويل الأهلي " لخدمة برامج التعليم بصفة عامة، وبرامج محو الأمية خاصة ؛ على أنه مهما رصدت الحكومات العربية من أموال للقيام بمهام محو الأمية والتعليم فلن تفي بالغرض المنشود، ومن ثم فإن تشجيع المجتمع المدني للقيام بدوره في تقديم التمويل المادي والمعنوي هو السبيل لإنجاح حملات محو الأمية.

طبقا لهذه الفلسفة يجب حشد وتعبئة الموارد المتاحة للمجتمع المدني من أجل تقديم العون المالي للهيئات المسئولة عن محو الأمية، أو دفع رسوم الإعلام عن حملاتها، أو ما يرتبط بالإعلام والتوعية لتنشيط العمل التطوعي، وتقديم العون الذاتي لهذه الحملات، أو قيام الأهالي بعقد الملتقيات التي يمكن من خلالها تكوين رأي عام مستنير بين المواطنين جميعا بخطورة الأمية ؛ مع تغيير الاتجاهات الشعبية بما يسهم في تفعيل دورها في مجال محو الأمية، أو التطوع لإقامة أندية القراءة والاستماع والمشاهدة وتفعيل دورها في مجال محو الأمية والتوعية الصحية والاجتماعية، والإنفاق على القوافل الإعلامية الخدمية والتعليمية والتي تستفيد منها المناطق النائية والمهمشة.

ومن هذا المنطلق لا يعد التمويل غير الحكومي وما يقوم به المجتمع المدني من توسيع لقاعدة المشاركة المجتمعية في التعليم منافسا لدور الحكومة أو خصما من رصيد التمويل الحكومي ؛ بل مكملا له في صورة صيغ وإستراتيجيات تنفيذية يتم التنسيق بينها وبين الصيغ الحكومية، وليس مجرد تنظيم شكلي أو صوري يقوم به أصحابه للحصول على مكاسب معنوية أو مادية رغم إمكانية تحقق هذا العائد ولكن كجانب ثانوي.

ويستخدم التمويل غير الحكومي على نطاق واسع في الكثير من الدول منها: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والبرازيل وكندا واليابان وكوريا والفليبين وبعض الدول النامية وغيرها ؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تخصص بعض المؤسسات

والشركات جزءا من مبيعاتها وخدماتها كهدايا وهبات ومنح تضاف إلى ريع المؤسسات الوقفية الخيرية التي تسهم في مجالات الحياة المختلفة ومنها تعليم الكبار [٢٧ ، ص ٦٣] وفي بريطانيا يوجد نموذج لمدارس تعليم الكبار ينتمي للمدارس المعتمدة على الهبات والمتحررة كليا من السلطة التعليمية المحلية والتي تشارك بجانب مدارس الآحاد والمدارس التي تنشئها بعض الهيئات كسبيل لتعليم الكبار وبخاصة الزائرين من الأجانب [٢٧ ، ص ص ٨٠-٨١].

حقيقة ، إن بعض الدول العربية كدول الخليج واعتمادها على النفط كمصدر لدخلها يجعل الحكومة تتحمل العبء الأكبر من الإنفاق على برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، وعلى الرغم من أن الجهود التي تبذل في دول " الخليج العربي في مجال التعليم بمستوياته قد مكنت تلك الأقطار من معالجة اختلال التوازن في العملية التعليمية ، ومن ثم وفرت الحد الأدنى المطلوب من رأس المال اللازم للنهوض بعملية التعليم " [٢٨ ، ص ٨٤]، إلا أنه لا يمكن إنكار الجهود الأهلية في هذا المجال ؛ فعلى الرغم من اعتماد تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دول مجلس التعاون على ميزانية الدولة ؛ إلا أنه لا يمكن إنكار دور القطاع الخاص الإماراتي والعماني والقطري والكويتي ، والقطاع الأهلي والخاص وتبرعات الأمراء السعوديين والتبرعات الأهلية البحرينية [٢٧ ، ص ص ١١-٤٢]

وتشجع الدول المغربية عملية اشتراك المجتمع المدني في دعم حملات محو الأمية ؛ وذلك من خلال الاتصال بأجهزة التربية الاجتماعية والجمعيات الأهلية وتمثيلها في إدارة هذه الحملات لما لهذه المشاركة من أهمية في دعم برامج وأنشطة محو الأمية ، واكتساب المناصرين لها ، وتحمل الأعباء المالية والإدارية [٢٩].

وتأخذ المصادر غير الحكومية لتمويل حملات محو الأمية صورا متعددة منها : ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة ، والمنح والتبرعات والهبات والوصايا وتبرعات قطاع

الأعمال، وما تنفقه الجمعيات الأهلية على برامج التوعية بمشكلة الأمية وأثرها على التنمية، ونشر الوعي بين الأميين وتغيير اتجاهاتهم نحو برامج محو الأمية والانتظام فيها، وحصر وتصنيف الأميين، وإنشاء فصول محو الأمية، واستثمار الإمكانات المتاحة ودعم المكتبات ومراكز القراءة والاستماع والمشاهدة [٢٧، ص١٧١].

(ج) **التمويل الناتج عن المساعدات الدولية:** ويتمثل هذا المصدر فيما تقدمه بعض الدول والهيئات الإقليمية والدولية من أموال في صورة منح ومعونات خارجية أو قروض؛ حيث تقوم بعض الجهات الأجنبية والعربية سواء أكانت حكومات أم صناديق تنمية إقليمية أم البنك الدولي بتقديم معونات للإنفاق منها على أنشطة وبرامج محو الأمية، وهذه المعونات تنقسم قسمين: الأول منهما يمثل منحاً لا ترد، والآخر عبارة عن قروض بفوائد.

ويشير العولقي [٢٧] إلى مصدرين من مصادر التمويل الناجم عن المساعدات الدولية هما المساعدات من الدول الشقيقة والتي تحصل عليها بعض الدول العربية بموجب اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف، ومثال ذلك ما تحصل عليه البحرين من دعم يقدمه المكتب الفني لدولة الكويت، وما تتكلفه المملكة العربية السعودية من دعم في هذا الشأن، وغيرها من مساعدات تقدمها المؤسسات الخيرية الكبرى والهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالتربية والصحة كاليونسكو واليونسيف وغيرهما، أما المصدر الثاني فيتمثل في الدعم الذي تقدمه المنظمات العربية والإسلامية والدولية لتنشيط حملات محو الأمية [٢٧، ص ١٥].

وتختلف المبررات والدوافع المحددة لحجم المساعدات الدولية والإقليمية باختلاف أنشطة ومجالات محو الأمية، منها محاولة بعض الهيئات كاليونسيف نشر نوع معين من

التعليم في مؤسسات خاصة هي مدارس المجتمع والتي تختلف في طبيعتها عن المدارس القائمة سواء أكان الاختلاف من حيث سن الالتحاق أم من حيث أساليب التعليم المستخدمة، يضاف إلى ذلك مدى حاجة الدولة إلى هذه المعونات؛ فالدول النفطية تعتمد في حملاتها لمحو الأمية على مصادرها الذاتية بينما تعتمد دول المغرب العربي على بعض المعونات لتنشيط حملاتها في مجال محو الأمية.

وبصفة عامة، يذكر عبد الجواد عدداً من المحددات التي تحدد قيمة المساعدات المالية المقدمة للدولة من أجل الإنفاق على التعليم أهمها: [٣٠، ص ٤٤٣]

١ - المحددات والعوامل الخاصة بالأولويات المحلية وما يرتبط بها من أهداف وأغراض ديمقراطية، حيث تسعى الدول إلى المعونات رغبة منها في توفير الحد الأدنى من التعليم للذين فاتهم قطار التعليم، وإتاحة الفرصة للمحرومين من التعليم بسبب البعد المكاني أو العادات والتقاليد العتيقة في الحصول على هذا الحد الأدنى من التعليم.

٢ - محددات واعتبارات خاصة بتجويد البرامج والأنشطة وبخاصة في الدول التي تقوم بحملات لمحو الأمية معتمدة على الإنفاق الحكومي والأهلي؛ إلا أنها لا تستطيع القيام بحملات للمتابعة نظرا لزيادة الأعباء المالية أو بسبب زيادة نسبة الأمية فيها مما يجعلها تهتم بالمكافحة أكثر من اهتمامها بالمتابعة وخشيتها الارتداد للأمية.

٣ - المحددات والاعتبارات السياسية المرتبطة بمكانة الدولة ورغبتها في الحفاظ على هذه المكانة أو اكتساب مكانة متميزة بين الدول وخشيتها من تدني هذه المكانة بسبب ارتفاع نسبة الأمية فيها.

٤ - العوامل الجغرافية والاجتماعية وما يتصل بها من فقر في الإمكانيات وعدم التشجيع على التعليم والتسرب من فصول محو الأمية مما يدفع الدولة إلى السعي لتحسين وتوفير هذه الإمكانات بما يسهم في توفير بيئة داعمة للتعليم والتخلص من الأمية.

٥ - المحددات والعوامل الاقتصادية المرتبطة بانخفاض الدخل القومي للدولة وانخفاض مستوى دخول الأفراد مع ارتفاع الأسعار، ورغبة الأميين في تأمين لقمة العيش أو عدم القدرة على الإنفاق على بعض متطلبات محو الأمية، وهذا من شأنه اللجوء إلى المساعدات الدولية لإنشاء ورش ومراكز للتدريب المهني كسبيل للجذب لفصول محو الأمية.

وعندما تنظر إلى ما تخصصه المنظمات العربية والإسلامية والدولية من موازنات لمسألة محو الأمية وتعليم الكبار، تجد أن هذه المخصصات محدودة للغاية مقارنة مع حجم إشكالية الأمية في الوطن العربي. فالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - والتي تعد المنظمة الأساس في الوطن العربي من حيث اهتمامها بهذه المسألة- نجد أن نسبة ما تخصصه كلَّ سنتين لهذه المسألة لا يتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ دولار [٣١]. ويمكن في ضوء هذه المعلومة القول، مع بعض التحفظ بطبيعة الحال: إن ما تخصصه المنظمات المتخصصة بما فيها الإيسيسكو، والألكسو، واليونسكو، واليونسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء لصالح برامج محو الأمية في الوطن العربي، لا يتجاوز في أحسن الظروف المليون دولار سنوياً، وهذا مبلغ متواضع لا يحرك ساكنا ولا يعالج قضية تنموية بهذا الحجم. والدول العربية جميعا مدعوة لتوجيه هذه المنظمات بتخصيص موازنات أعلى لهذا الملف الذي يزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

(د) **الرسوم الدراسية كمصدر لتمويل حملات محو الأمية** : تنتهج الدول العربية سياسة لتمويل حملات محو الأمية- تبتعد فيها عن تحميل المتعلم رسوما يدفعها وذلك على الرغم من تأكيد البنك الدولي على ضرورة مشاركة الأسرة في تغطية النفقات التعليمية للمنتمين لها (إلا إذا تعذر ذلك)، ومرجع ذلك إيمان هذه الدول بأن أحد

مسببات عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي أو التسرب منه والانضمام لجيش الأمية هو انخفاض دخول الأسر التي تحوي أميين.

وانطلاقاً من هذه السياسة تقتصر مكونات هذا المصدر من مصادر الإنفاق على حملات محو الأمية وبرامجها وأنشطتها المختلفة على بعض التكاليف المتصلة بالملبس والمأكل والمواصلات وبعض الأدوات وأيضا تكلفة الوقت الضائع في التعليم.

وترجع معارضة الدول العربية للرسوم الدراسية في برامج محو الأمية إلى ما يلي :

١ - خشية معظم الدول العربية من أن فرض رسوم على الأميين قد يؤدي إلى عزوف الكثير من الأميين عن الالتحاق ببرامج محو الأمية خاصة الفقراء.

٢ - أن الرسوم الدراسية تشكل عبئا ماليا ثقيلا على الأمي، وهذا يزيد من قلقه أثناء الدراسة ويؤثر على قدرته التحصيلية والانتهاء من محو أميته في وقت قصير.

٣ - أثبتت بعض الدراسات أنه توجد علاقة عكسية بين الإقبال على التعليم وارتفاع الرسوم الدراسية، فكلما زادت الرسوم الدراسية انخفض الإقبال على التعليم [٣٢ ، ص ٨٥].

هذه بعض مصادر تمويل التعليم بصفة عامة وحملات محو الأمية بصفة خاصة، وذلك لوجود مصادر أخرى للتمويل تتمثل في قيام بعض المؤسسات التعليمية بمشروعات لتسويق خدماتها مقابل أجور يتم الإنفاق منها على التعليم بها، ويضاف إلى ذلك السلف التعليمية، والكوبونات، وغيرها.

ثانيا : الدراسات السابقة

استطاع الباحث الحصول على مجموعة من الدراسات السابقة في مجالات قريبة من مجال تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار على المستوى العربي والعالمي، والتي يمكن تناولها بالوصف على النحو التالي :

١- دراسات اهتمت بجميع العناصر ذات الصلة بالتمويل

تشمل هذه الدراسات كل دراسة اهتمت بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات بهدف تحديد تكلفة الدارس بطريقة عملية حتى يمكن ترشيدها وزيادة كفاءة المدخلات، أو مقارنة هذه التكلفة بنظيرتها في دول أخرى، أو مقارنة التكلفة بأنواعها المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى تكلفة الوقت الضائع في التعليم، أو تكلفة الفقد بسبب التسرب والرسوب.

ولقد استخدمت هذه البحوث في ندوة "تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط محو الأمية وتعليم الكبار" المنعقدة في الكويت في الفترة من ١٣-١٧/٤/١٩٨٠ برعاية من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد أسفرت هذه الدراسات عن ضرورة قيام المنظمات والنقابات بدورها في رصد أموال في ميزانيتها العامة وتدعيمها بالتبرعات والمهمات على أن ينفق منها على حملات محو الأمية وتعليم الكبار، هذا بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص بالإنفاق لغرض محو الأمية في المؤسسات الخاصة ودعم بعض مخصصات الميزانية بضريبة تفرض على رواد دور السينما [٢١ ، ص ٦٣].

وعلى الرغم من أن الندوة استفادت من نتائج هذه الدراسات إلا أن إجراء دراسة تفصيلية ومستقبلية - كما هو الحال في الدراسة الحالية - يتطلب الإلمام بجميع العناصر الخاصة بتمويل محو الأمية، مع الأخذ في الحسبان نسب الفقد أو الهدر، وتغير مرتبات المعلمين بتغير الظروف المعيشية في الدول العربية، كذا معرفة الفارق بين تكلفة الأنشطة التي تعتمد على ميزانية الدولة والأنشطة التي تعتمد على الهبات والتبرعات أو المساعدات الدولية، ومدى اختلاف تكلفة هذه أو تلك عن تكلفة الأنشطة التي يدفع الدارس جزءا منها.

٢- دراسات اهتمت بعناصر التمويل الحالية واقتراح نظام تمويلي جديد

تهتم هذه الدراسات بتقويم عناصر التمويل القائمة ومدى تغيرها بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحساب تكلفة الخدمة التعليمية المقدمة ومقارنتها بالعائد منها وفقا لنظرية الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك مع الأخذ في الاعتبار قيمة الفقد أو الهدر وما يترتب على ذلك من زيادة في النفقات.

وتعد دراسة يسرية مغازي [٣٣]، ودراستي لجنة اقتصاديات التعليم بالمجالس القومية المتخصصة المصرية من الدراسات التي اهتمت بهذا المجال ؛ حيث اهتمت بمناقشة تمويل التعليم من حيث المصادر، ومدى تحقيق هذا التمويل للعائد المرجو، ثم الاستفادة من هذه المناقشة. وهدف هذا التحليل إلى وضع نموذج شامل يسهم في تحسين عمليات التمويل، وترشيد الإنفاق، والإقلال من الفقد أو الهدر.

٣- دراسات اهتمت بالبحث عن مصادر تمويل جديدة للتعليم

وتضم الدراسات التي اهتمت بالإصلاح المالي وذلك من خلال تخصيص نسبة من الرسوم الجمركية وريع الأموال المنقولة وغير المنقولة [٣٤ ، ص ص ١٣ -٤٤] والتبرعات والهبات والوصايا من أموال الأفراد، وتبرعات رجال الأعمال وكذلك الرسوم الدراسية [٣٥ ، ص ص ٤٥ -٩٢]، وإن كانت هذه الأخيرة تتحدد بظروف كل دولة وما يؤثر فيها من عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية [٣٦]

هذا ولم تقتصر الدراسات على استحداث مصادر جديدة بجانب المصادر الحكومية على ما يدفع لبرامج التعليم دون الاستفادة من استثمار هذه البرامج وتسويقها لمن يرغب فيها ؛ حيث أشارت دراسة عبد الله الخشاب ومجذاب العناد [٣٧] إلى إمكانية تمويل التعليم من خلال تسـويق البرامج كنشـاط مضاف للدور الأساسي للمؤسسة التعليمية

[٣٧ ، ص ص ١٣٨-١٦٤] كما يضاف إلى ما سبق ترشيد الإنفاق على التعليم عن طريق سياسات القبول وترشيد التوظيف والاستفادة من التقنيات الحديثة وتحديث الإدارة وإعادة تخصيص بنود الإنفاق بما يتلاءم وأهداف التعليم وزيادة الإنفاق الرأسمالي، وهذه الإجراءات تسهم جنبا إلى جنب مع توفير مصادر إضافية للإنفاق في تلبية احتياجات التعليم [٣٨] .

ويقترح العولقي أن يقوم القطاع الخاص في الوطن العربي بدوره في تمويل التعليم ؛ بل ومشاركة كل الأطراف المستفيدة من التعليم في التمويل، هذا بالإضافة إلى الرسوم الدراسية في المؤسسات العامة والمنح والقروض [٢٧] .

وقام خلف البحيري [٣٩] بدراسته بغية طرح رؤى وأساليب جديدة لتمويل التعليم في الدول العربية، خاصة وأن لهذه الدول من التقاليد والأعراف والمعايير ما يدفعها لتعليم الأبناء دون تفرقة بسبب الجنس أو الصحة، واقترح في دراسته أن تقوم سلطات الحكم المحلي على تشجيع الأهالي وصناديق الضرائب الاجتماعية، والرسوم، والمنح، والمساعدات، والقروض، والاستفادة منها في التمويل [٣٩].

هذا ولم يقتصر البحث عن مصادر أخرى للتمويل أو ترشيد الإنفاق على الدول العربية ؛ بل إن الكثير من الدراسات الأجنبية اهتمت بهذا المجال حيث حللت دراسة ناتش [٤٠] اتجاهات التمويل والإنفاق على التعليم في ٤٧ كلية مجتمع في ولاية تكساس خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٣ وأسفر ذلك عن احتلال الإنفاق الحكومي للمركز الأول خلال سنوات الفترة التي غطتها الدراسة [٤٠ ، ص٢٦١].

وإذا كان هذا هو الوضع في ولاية تكساس الأمريكية فإن الوضع يختلف بعض الشيء في الولايات التي يوجد بها نسبة من السود ؛حيث لا يقتصر الأمر على الدعم

الحكومي ؛ بل إن عائد الضرائب والقروض والمشاركة الأهلية تحتل مراكز متقدمة عند المقارنة بالإنفاق الحكومي والمنح كدعم لمشاريع التعليم [٤١].

ولا تختلف الدول النامية عن الولايات المتحدة الأمريكية في تعدد مصادر الإنفاق على التعليم بأنواعه ومراحله المختلفة، ففي دراسة تسانج [٤٢] عن الإصلاح المالي للتعليم الابتدائي في الصين أسفرت النتائج عن تعدد مصادر الإنفاق، وأن زيادة الاستثمارات التعليمية مع ترشيد الإنفاق يتطلب مزيدا من الدعم غير الحكومي [٤٢ ، ص ٣٢٣] .

ويشير العولقي [٢٧] إلى تعدد مصادر الإنفاق على التعليم واختلافها من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات نقدية أو عينية إما للمؤسسات التعليمية أو للطلاب، وهذه المساعدات تتمثل في الهبات والمنح الدراسية التي تقدمها الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمؤسسات التعليمية والشركات والمؤسسات الوقفية، يضاف إلى ذلك برامج العمل والقروض والدراسات في الخارج ومساعدة النازحين، أما في الصين فإن مصادر التمويل تتمثل فيما تتحمله اللجان المدرسية والمؤسسات الإنتاجية الجماعية والرسمية ولجان الأحياء والمؤسسات الإنتاجية الخاصة والمدارس والجامعات والمؤسسات الإنتاجية الرسمية ومجالس القرى [٢٧ ، ص ص ٦٠-٨٧].

ويؤكد ما توصلت إليه دراسة تسانج [٤٢] ودراسة العولقي [٢٧] ما أسفرت عنه دراسة مارك براي ، والتي قارن فيها مكاسب التعليم بتكلفة الوحدة التعليمية في معظم دول آسيا، وأكدت ضرورة مشاركة المتعلمين في تكاليف التعليم من خلال زيادة الرسوم الدراسية تدريجيا مع إدخال نظم المنح الدراسية والقروض بأنواعها [٤٣ ، ص٢٧] .

٤- التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة - التي تمت الإشارة إليها - أنها اهتمت بتمويل التعليم واقتصادياته في المراحل التعليمية وأنواع التعليم النظامي والرسمي، بينما لم ينل تمويل واقتصاديات محو الأمية الاهتمام الكافي من جانب الباحثين، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الدراسات دللت دلت ضرورة:

١ - التعرف على طبيعة التنظيمات العربية القائمة على شئون برامج محو الأمية وما يتصل بها من أنشطة تعليمية ومستوى كفاءتها.

٢ - تحديد المصادر التي يمكن الاستفادة منها في تمويل برامج محو الأمية سواء أكانت هذه المصادر محلية أم عربية أم دولية، وحجم الحاجة إليها بالنسبة لكل دولة من الدول العربية.

٣ - تشخيص الأوضاع التربوية والتعليمية في الوطن العربي - سواء بالنسبة للكبار أم الصغار - وتقييم الهياكل التعليمية القائمة بهدف رسم السياسة التعليمية بما يجعلها تستجيب للتغيرات العالمية وتحقق التنمية الشاملة.

٤ - تكامل أهداف محو الأمية مع أهداف المجتمع وفلسفته لكي تنال برامج وأنشطة محو الأمية اهتمام الأفراد والجماعات.

٥ - استثمار الموارد المتاحة من خلال تقديرها وتعبئتها واستخدامها الأمثل بما يسهم في التخلص من الفقد أو الهدر فيها.

٦ - الاستفادة من الخبرات الحياتية للأميين وارتباط البرامج بمجال العمل لما لهذا من أهمية في الاستفادة من المعينات البصرية والسمعية الحية في التعليم والإقلال من حجم المنفق في صناعة الوسائل المعينة عند التعامل مع هؤلاء الأميين بعيدا عن مجال عملهم.

٧ - أن البحث عن مصادر تمويل جديدة غير حكومية أصبح من أولويات التخطيط لبرامج محو الأمية في الدول العربية، ليس بهدف توفير الحد الأدنى من احتياجات هذه البرامج ولكن من أجل التجويد أيضا.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي؛ لأنه المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات التي تهتم بدراسة واقع تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار ووصف هذا الواقع ثم تحليله، واستخلاص ما ورد في أدبيات البحث المتاحة وذات الصلة بموضوع الدراسة ثم عرضها وتوظيفها بالصورة التي تخدم أهدافها وتساؤلاتها، بغية التوصل إلى منهجية أو تصور مقترح يمكن من خلاله تفعيل تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الدول العربية.

أدوات الدراسة

اقتضت طبيعة المنهج الوصفي أن تكون الأدوات المستخدمة في الدراسة مناسبة له؛ لذا فقد تم إعداد استبانة تحوي ٢٤ سؤالاً تغطي نسب الأمية والمستهدف منها ونسبته للسكان ونسب التسرب من برامج محو الأمية مع ربط ذلك بالتمويل الذي يتحدد بميزانية الوزارات وما يخصص منها لهذه البرامج، وكيفية الإنفاق على البرامج وهل هي مستقلة أم مستقطعة وحجم النمو السنوي فيها، وحجمها للإنفاق العام، وحجم إسهام القطاع الخاص والمنظمات والهيئات، وهل يوجد تفكير في إقامة شراكة حقيقية وفاعلة للإنفاق على برامج محو الأمية، ثم ما جدوى ما ينفق على هذه البرامج، وهل يدفع الدارسون رسوما دراسية، وأمور أخرى ترتبط بأجور المعلمين وغيرها. وتم عرض هذه الاستبانة

على ٤٠ شخصية أكاديمية من المتخصصين والمهتمين بحقل تعليم الكبار. وبعد الحذف والإضافة بناء على مرئياتهم، تكونت الاستبانة بوضعها الأخير من ١٩ سؤالاً.

إجراءات الدراسة

تسير الدراسة وفقا للخطوات التالية:

١ - إطار نظري يشتمل على:

- لمحة عن محو الأمية وتعليم الكبار في الدول العربية يظهر الجهود المبذولة من جانب هذه الدول في محو الأمية.
- علاقة برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالتنمية مع بيان مبررات الاهتمام بهذه البرامج.
- العوائد المنظورة وغير المنظورة لبرامج محو الأمية وأساليب ومناهج قياسها.
- مفهوم التمويل والإنفاق مع الإشارة إلى الطرائق والأساليب المستخدمة في تمويل التعليم.
- بيان دور المنظمات والهيئات غير الحكومية في تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

٢ - دراسة ميدانية يتم من خلالها عقد مقارنات بين دول الخليج العربي ودول المغرب العربي من حيث: أوضاع الأمية، والفئات المستهدفة وكم تمثل من إجمالي أعداد السكان، ونسب الرسوب والتسرب من البرامج، والموازنات المالية التي تخصص لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار في كل من الإقليمين، وكم تعادل نسبتها من الموازنات الإجمالية لوزارات التربية، والتطورات التي طرأت على هذه الموازنات خلال السنوات العشر التي غطتها الدراسة، وأوجه الإنفاق، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وحجم إسهام

المنظمات العربية والإسلامية والدولية، وطبيعة الشراكة بين المؤسسات الرسمية وغير الحكومية، والرسوم الدراسية، ومرتبات المعلمين، وجدوى البرامج المقدمة.

٣ - طرح بعض الرؤى والتوصيات في نهاية الدراسة لتحسين وضعية التمويل في الدول التي هي محل الدراسة.

عينة الدراسة

تم تطبيق الاستبانة على مجموعتين من الدول هي دول الخليج العربي وتضم: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان. ودول المغرب العربي وتضم: تونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا. ولم يتم الحصول على المعلومات المطلوبة من ليبيا رغم كثرة الاتصالات، حيث تبين أن نشاط محو الأمية يكاد يكون شبه متوقف ولا توجد أجهزة معينة مباشرة به. وتم جمع المعلومات المطلوبة من هذه الدول رسميا، من خلال اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

في ضوء المعلومات المستقاة من الاستبانة تمت مقارنة واقع برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دول الخليج بواقع البرامج المنفذة في دول المغرب العربي وذلك على النحو التالي:

١- بالنسبة للهياكل والهيئات المسئولة عن محو الأمية في الدولة

تعددت الهيئات المسئولة عن محو الأمية وتعليم الكبار في الدول العشر؛ حيث خصصت بعض الدول لجاناً وإدارات مستقلة لصالح محو الأمية. ففي المملكة العربية السعودية، تم تخصيص لجنة عليا لمحو الأمية وتعليم الكبار، وأمانة عامة تابعة لوزارة

التربية والتعليم، وخصصت الكويت مراقبة تعليمية لهذا الغرض، أما سلطنة عمان فقد جعلت برامج محو الأمية تخضع لدائرة محو الأمية والتربية الخاصة. وخصصت كل من البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة لمحو الأمية وتعليم الكبار ضمن وزارات التربية والتعليم، وبعد وضعها هامشيا ضمن منظومة الإدارة التعليمية.

وفي دول المغرب العربي، يقوم البرنامج الوطني لتعليم الكبار التابع لوزارة الشئون الاجتماعية التونسية بمحاربة الأمية، ويرأس هذا البرنامج كاتب دولة مكلف بالبرنامج الوطني لمحو الأمية. وتقوم مديرية محاربة الأمية التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن المغربية بهذه المهمة، وتم تطويرها مؤخرا إلى كتابة للدولة مكلفة بمحاربة الأمية. وفي الجزائر، يقوم الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار الذي يقع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية الجزائرية، بالإشراف على مناشط وبرامج محو الأمية بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني خاصة جمعية اقرأ، المحرك الأساسي لجهود محو الأمية في الجزائر. وفي موريتانيا، ومنذ سنوات عديدة، تم إنشاء كتابة دولة مكلفة بالتعليم الأهلي ومحو الأمية، ووضع هذا الهيكل على مستوى وزارة إدراكا من الحكومة الموريتانية بأهمية هذا النشاط المرتبط بتحقيق الوحدة الوطنية ودمج المواطنين غير الناطقين باللغة العربية بالنسيج الوطني.

يتضح من هذه المعلومات، أن أجهزة وهياكل برامج محو الأمية في دول الخليج، تندرج جميعها ضمن هياكل وزارات التربية والتعليم ولا تحظى بنوع من الاستقلالية سواء في صناعة قراراتها أو في تمويلها، وفي الغالب يعد وضعها هامشيا. في حين أن دول المغرب العربي تباينت في وجهة نظرها حول مسألة الإشراف على برامج محو الأمية. فالجزائر رأت استقلالية هذه المسألة عن الوزارات حيث أنشأت ديوانا وطنيا لمحو الأمية وتعليم الكبار يرتبط هيكليا بوزارة التربية، ولكن يتمتع بصفة استقلالية في صناعة قراراته وتمويله.

وفي إشارة لرفع مستوى هياكل محو الأمية، أنشأت المغرب كتابة دولة لمحو الأمية بمرتبة وزارة، يرأسها وزير يعين من قبل الحكومة، والأمر كذلك بالنسبة لتونس التي عينت بقرار رئاسي كاتب دولة مكلف بالبرنامج الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار. ويتضح من هذا كله، العناية الفائقة التي توليها دول المغرب العربي لمسألة محاربة الأمية وذلك من خلال ترقيتها للأجهزة المسؤولة عن تعليم الكبار ولنوعية القيادات التي تختارها للإشراف على هذه الأجهزة، وربما كان لزيادة نسب الأمية في هذه البلاد دور في هذا الاهتمام المتزايد من قبل صناع القرار.

ودراسة فاحصة لواقع برامج محو الأمية في دول المغرب العربي تبين أن الدور الأكبر لمحاربة الأمية تقوم به التنظيمات الشعبية أو مؤسسات المجتمع المدني، حيث تنشط في الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا جمعيات واعدة لمحاربة الأمية مثل جمعية اقرأ بالجزائر، وجمعية رباط الفتح وأبي رقراق في المغرب، والجمعية التونسية للتعلم مدى الحياة في تونس، وجمعية رابطة مدرسي محو الأمية في موريتانيا. ولقد كرمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه الجمعيات تقديرا لأدوارها المتميزة في مجال تعليم الكبار. أما ما يتعلق بدور جمعيات المجتمع المدني في دول الخليج، فإن دورها لا يزال محدودا مقارنة بما هو عليه الواقع الحالي في دول المغرب العربي.

٢- بالنسبة لمحو الأمية ونسبة الأميين

نظراً لعدم استيفاء بعض الدول المختارة لبند عدد السكان فقد اقتصرت الدراسة على نسب الأمية والفئة المستهدفة في كل دولة ونسبتها للفئة العمرية، ويوضح الجدول رقم (١) هذه البيانات.

جدول رقم (١). نسبة الأمية في كل دولة ونسبة المستهدف محو أميتهم

م	الدولة	نسبة الأمية	الفئة المستهدفة	نسبة المستهدفين
	دول الخليج العربي			
١	الإمارات العربية المتحدة	٪ ٧	١٥ — ٤٥	٪ ٥
٢	الكويت	٪ ١١	١٠ -	٪ ١١
٣	قطر	٪ ١٣,٦	٩ — ٤٥	٪ ١٣,٦
٤	البحرين	٪ ١٥,٨	١٠ — ٤٤	٪ ٤,٩٣
٥	المملكة العربية السعودية	٪ ١٩,٦	١٠ -	٪ ١٣,١
٦	سلطنة عمان	٪ ٢٧,٣٤	١٥ — ٤٤	٪ ١٠,٧٥
	المتوسط لدول الخليج	٪ ١٥,٧	٩ -	٪ ٩,٧٣
	دول المغرب العربي			
١	تونس	٪ ٢٧	١٥ — ٤٩	٪ ٢٠,٥
٢	الجزائر	٪ ٣١,٩	١٠ — ٤٥	٪ ٢٣,٢
٣	المغرب	٪ ٦٦	١٥ -	٪ ٤٨,٠
٤	موريتانيا	٪ ٦٧,٤	١٠ -	٪ ٤٦,٧
	المتوسط لدول المغرب العربي	٪ ٤٨,١	١٠ -	٪ ٦٨

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الأمية في دول المغرب العربي إلى أكثر من ثلاثة أمثال النسبة في دول الخليج العربي، وذلك على الرغم من الأخذ في الاعتبار سن العاشرة كبداية لسن الأميين المستهدفين في دول المغرب العربي وسن التاسعة بالنسبة لدول الخليج.

وتشير نتائج الجدول إلى أنه على الرغم من أن نسب الأمية في دول الخليج العربي أدنى بكثير من نسب الأمية في العديد من الدول النامية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة ؛ إلا أنه لا يمكن غض الطرف عنها. وبالنسبة لكل من دول الخليج ودول المغرب العربي، فإن هذه النسب تفرض ضرورة تقوية الجهاز التعليمي لسد منابع الأمية، كما تفرض ضرورة قيام اللجان والهيئات المسئولة عن محو الأمية بتشديد الرقابة لمنع

التسرب من برامجها ، وإزالة المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد يعاني منها الأميون وتدفعهم لترك برامج محو الأمية أو عدم الالتحاق بها ، وأيضا إزالة تلك المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد يعاني منها الجهاز التعليمي ؛ مع دعم وتفعيل دور هذا الجهاز لما لذلك من أهمية في سد منابع الأمية. ولعل تجربة دول المغرب العربي في ترقية أجهزة محو الأمية إلى مستوى كتابة دولة ، تدفع بدول الخليج العربي إلى دراسة ترقية الهياكل المسؤولة عن محو الأمية وإعطائها مزيدا من الحرية والاستقلالية في صناعة القرار والتمويل.

إن نسب الأمية في دول الخليج العربي رغم عدم خطورتها ، توضح أن نسبة كبيرة من سكان هذه الدول من البالغين من غير المتعلمين أو المتعلمين تعليما بسيطا يعانون من صعوبة إشباع حاجاتهم ورغباتهم الإنسانية التي يصعب إشباعها بدون الحراك الاجتماعي المتأتي عن طريق التعليم. ويواجه هذه الإشكالية ما يقارب نصف السكان من الدول المغاربية من البالغين ، وأنهم يعانون من التهميش الناجم عن انقسام المجتمع إلى قسمين : قسم لديه شيء ذو قيمة وهو التعليم الذي يساعد أفراده على الاتصال بالغير والتفاعل معهم واكتساب خدماتهم ، وقسم آخر لا يملك من حطام الدنيا إلا القليل الذي لا يخلصه من التقوقع والانطواء على نفسه أو صعوبة إشباع حاجاته. وهذا القول يدفع المسئولين إلى تحسين جودة الفرص التعليمية سواء المتاحة للصغار أم للكبار في برامج محو الأمية ، كما يدفعهم إلى توسيع نطاق هذه الفرص لتشمل المحرومين في المناطق النائية والبدوية والنساء ، وأيضا جذب نوعية أفضل من القائمين على برامج محو الأمية ؛ نوعية تؤكد جودة ما تقدمه من خدمات تعليمية ، ومن ثم تخطط لذلك بدقة متحملة نتائج قراراتها.

وتشير النتائج إلى اختلاف بداية ونهاية سن المستهدفين لمحو أميتهم ، حيث تبدأ في سن التاسعة في قطر وتتأخر سنة واحدة في كل من السعودية والبحرين والكويت والجزائر

وموريتانيا ثم تمتد في كل من السعودية والكويت وموريتانيا إلى ما بعد سن الشيخوخة وذلك في مقابل سن ٤٥ لباقي الدول المشار إليها، ومن المعتقد أن مرجع ذلك ما يفرضه التقدم العلمي المذهل وتضاعف المعارف بصورة ملحوظة - وبخاصة في العقدين الماضيين من القرن العشرين - من ضرورة التخلص من الأمية بكافة صورها الأبجدية والثقافية والتكنولوجية والدينية والبيئية ...إلخ، وهذا بدوره فرض على هذه الدول العربية - سواء الخليجية منها أم المغربية - ضرورة التخطيط لبرامج محو الأمية، محددة الأولويات الملحة، وراصدة لذلك الأموال والإمكانات المادية ،ومحبذة أصحاب الخبرة في هذا الشأن.

ولا يعني ما سبق أن الدول التي حددت الفئة المستهدفة من الأميين بالسن (١٥ - ٤٥) لم تضع في الحسبان الاعتبارات المشار إليها ؛ بل إن ارتفاع نسبة المستهدفين في هذه الدول يعد دليلا على زيادة الاهتمام، وإنما قد يرجع ذلك إلى بعض الحواجز والمعوقات المرتبطة بالعادات والتقاليد والأعراف المتوارثة والمرتبطة بكبار السن الذين تحدد مجال نشاطهم، وثبتت مهاراتهم واتجاهاتهم بصورة يصعب معها التغيير، أضف إلى ذلك رغبة هذه الدول في الاستفادة مما ينفق على هؤلاء الكبار (أكبر من ٤٥ سنة) والأصغر من سن ١٥ سنة في محو أمية الشباب الذين يستطيعون المساهمة في التنمية الشاملة والمتكاملة.

وفيما يتعلق بنسبة المستهدفين من إجمالي عدد السكان، يتضح أن متوسط نسبة السكان المستهدفين يبلغ ٦٨ ٪ في دول المغرب العربي، في حين تصل هذه النسبة إلى ٩,٧٣ ٪ في دول الخليج العربي. وهذا الأمر طبيعي نظرا إلى أمرين : أولهما زيادة عدد السكان في دول المغرب العربي من ناحية، وزيادة حجم أعداد السكان في دول المغرب العربي مقارنة بنظرائهم دول الخليج. وتبلغ أعلى نسبة للمستهدفين في المغرب العربي حيث بلغت

٤٨ ٪، وفي موريتانيا ٤٦.٧ ٪، في حين بلغت في الجزائر وتونس ٢٣.٢ ٪ و٢٠.٥ ٪ على التوالي.

وفي دول الخليج، تبلغ أعلى نسبة للمستهدفين في قطر ١٣.٦ ٪، وتليها المملكة العربية السعودية بنسبة ١٣.١ ٪. وينبغي قراءة هاتين الإحصائيَّتين بدقة تبعا لاختلاف حجم عدد السكان والفئات المستهدفة، الأمر الذي بيَّن أن المستهدفين في المملكة يفوقون بكثير المستهدفين في قطر. وتبلغ أقل نسبة استهداف في دولة البحرين، حيث تبلغ ٤.٩٣ ٪، وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة ٥٪. وبشكل عام، يمكن القول: إن نسبة المستهدفين في برامج محو الأمية في دول المغرب العربية يعادل أضعاف المستهدفين في دول الخليج العربي.

٣- بالنسبة للتسرب والرسوب في برامج محو الأمية

التسرب والرسوب عاملان أساسيان من عوامل الهدر المالي، وزيادة نسبة أي منها يعد مؤشرا سالبا، له انعكاسات مالية واضحة. ولهذا السبب، ارتأى الباحث النظر إلى هذا المؤشر لمعرفة كيفية تأثيره على تمويل هذه البرامج. وتشير البيانات المستقاة إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة، وارتفاع نسبة المستهدفين لمحو أميتهم ؛ إلا أن هذه الجهود كثيرا ما تتحطم على صخور ارتفاع نسب التسرب والرسوب في برامج محو الأمية. ويوضح الجدول رقم (٢) نسب التسرب والرسوب في برامج محو الأمية (علما بأن نسبة الرسوب تم حسابها في معظم الدول من المتقدمين للامتحان وليس من إجمالي الملتحقين).

جدول رقم (٢). التسرب والرسوب في برامج محو الأمية

م	الدولة	نسبة التسرب	نسبة الرسوب	العائد من برامج محو الأمية (دارس)
	دول الخليج العربي			
١	المملكة العربية السعودية	٪ ١٢,٨	٪ ٨,٥	٪ ٧٨,٧
٢	سلطنة عمان	٪ ٢٤,٩	٪ ٤	٪ ٧١,١
٣	قطر	٪ ٢٥	٪ ١١,٣	٪ ٢٣,٧
٤	الإمارات العربية المتحدة	٪ ٣٦	٪ ١٠,٩	٪ ٥٣,١
٥	البحرين	٪ ٢٧,٩	٪ ٢٥,٤	٪ ٤٦,٧
٦	الكويت	٪ ٥٠	٪ ١٢,٥	٪ ٣٧,٥
المتوسط لدول الخليج		٪ ٢٩,٥	٪ ١٢,١	٪ ٥٨,٤
	دول المغرب العربي			
١	الجزائر	٪ ٢٧	١٥ — ٤٩	٪ ٢٠,٥
٢	تونس	٪ ٣١,٩	١٠ — ٤٥	٪ ٢٣,٢
٣	المغرب	٪ ٦٦	١٥ -	٪ ٤٨,٠
٤	موريتانيا	٪ ٦٧,٤	١٠ -	٪ ٤٦,٧
المتوسط لدول المغرب العربي		٪ ٤٨,١	١٠ -	٪ ٦٨

تشير نتائج الجدول إلى أن نسب التسرب من برامج محو الأمية تراوحت بين ٥,٠٤ ٪ كحد أدنى في الجزائر وبين ٥٠ ٪ كحد أقصى في الكويت بمتوسط ٢٢,٨ ٪ بالنسبة لدول العينة، وأن متوسط نسب التسرب في دول الخليج العربي تفوق نسب التسرب من برامج محو الأمية في دول المغرب العربي (١٦,١٤ ٪).

أما بالنسبة للرسوب فإن نسب الراسبين - سواء في دول الخليج أم في دول المغرب العربي - تقل كثيرا عن نسب التسرب وذلك باستثناء دولة المغرب التي تزيد فيها نسبة

الراسبين عند المقارنة بنسبة المتسربين من برامج محو الأمية، وبهذه النسبة تحتل المغرب المركز الخامس من حيث استمرار ونجاح الأميين في برامج محو الأمية وذلك عند المقارنة بالجزائر وتونس والسعودية وسلطنة عمان.

وتبين الإحصائيات هذه، أن نسب التسرب والرسوب تشكل خطرا حقيقيا يواجه برامج محو الأمية نتيجة للهدر الكبير الذي تحدثه في بنية النظام. فمتوسط نسبة الهدر المترتب على هذه الإشكالية في دول الخليج العربي يبلغ ٤١,٦ ٪، في حين يبلغ متوسط هذا الهدر ٢٥,٨٧٪ في دول المغرب العربي. وقد يعكس هذا الخلاف ولو بصورة أولية مدى التفوق النسبي في رعاية مسألة ضبط الجودة النوعية لهذه البرامج المقدمة في دول المغرب العربي مقارنة بدول الخليج العربي.

ويلاحظ من الجدول أن نسب الرسوب تتراوح بين ٤ ٪ كحد أدنى في سلطنة عمان و٢٥,٤ ٪ في البحرين كحد أعلى بمتوسط ١٢,١٪، وعلى الرغم من أن الجزائر لم تشر إلى نسبة الرسوب أو أنها لا تعرض المواصلين لدراستهم للرسوب، إلا أن متوسط نسبة الرسوب في دول المغرب العربي بلغ ٩,٧٣ ٪ مما أدى إلى انخفاض نسبة الرسوب للدول العشر إلى ١٠,٩٢ ٪.

ومن حيث مردودية هذه البرامج، يتراوح متوسط المردود من برامج محو الأمية ما بين ٥٨,٤ ٪ كحد أدنى بالنسبة لدول الخليج و٧٤,١٣ ٪ كحد أقصى بالنسبة لدول المغرب العربي بمتوسط مقداره ٦٦,٣ ٪، وهذا المردود يصل حده الأدنى في الكويت حيث يصل إلى ٣٧,٥ ٪. ويعكس هذا الاختلاف الفوارق في الكفاءة الداخلية لبرامج محو الأمية في هذه الدول، حيث إن الكفاءة النوعية تبدو أفضل في دول المغرب العربي مقارنة بدول الخليج، وإن كان هذا الأمر بحاجة إلى دراسة مستقلة لتقصي هذه المسألة. ورغم تدني هذا المردود، إلا أن المردود الحقيقي يكمن في مدى قدرة هذه الأنظمة على تأمين عدم رجوع

هذه النسب إلى الأمية مرة أخرى من خلال متابعة وتمكين هذه الفئة من المهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) بالإضافة إلى المهارات الحياتية.

٤- نسبة ما يخصص لبرامج محو الأمية إلى ما يخصص للتعليم العام

تتطلب المقارنة بين المخصصات المالية لبرامج محو الأمية وبين المخصصات المالية للتعليم العام الأخذ في الاعتبار حجم المستفيدين في كل فئة، والقوانين الملزمة لتعليم فئة بصورة إجبارية تلتزم بها الدولة، ومدى مساهمة الجهود التطوعية والمصادر الأخرى للتمويل في النوعين، وتوحيد نوع العملة (الدولار)، وغيرها من المؤشرات الأخرى.

فمن المعروف أن نسبة الأفراد في سن التعليم من بداية التعليم الأولى أو الابتدائي وحتى نهاية التعليم الثانوي تمثل ما بين ٣٠ ٪ و٤٠ ٪ من عدد سكان المجتمع، وهذه النسبة تلتزم الدول العشر التي هي موضوع الدراسة بتعليم ما يقرب من ٨٠ ٪ منهم، بينما تلتزم هذه الدول بمحو أمية ٦٩.٥ ٪ من الأميين البالغ نسبتهم ٢٠ ٪ تقريبا من السكان، وهذا المؤشر يلزم الدول العشر بأنها إذا رصدت في ميزانيتها لبرامج محو الأمية ١٠٠ دولار فإنها لابد أن ترصد للتعليم قبل العالي ٤٠٠ دولار على الأقل باعتبار أن تكلفة السنة متساوية في جميع سنوات التعليم قبل الجامعي، فإذا أخذنا في الاعتبار أن الأميين يدرسون لبعض الوقت (ما بين ٢ إلى ٤ ساعات بمتوسط ٣ ساعات يوميا) فإن المبلغ الأخير المرصود للتعليم ما قبل العالي يجب أن يتضاعف أي ٨٠٠ دولار يضاف إلى ذلك ما تحرم منه المدارس العامة من تمويل تنفرد به برامج محو الأمية، وأيضا ما يتوافر لبرامج محو الأمية من إمكانية الاستفادة من فصول ومدارس التعليم وبمراعاة بعض هذه الاعتبارات يمكن المقارنة بين الإنفاق على النوعين في الدول العشر وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣). تمويل برامج محو الأمية مقارنة بتمويل التعليم قبل العالي

م	الدولة	ميزانية التعليم	ميزانية محو الأمية	النسبة
	دول الخليج العربي			
١	المملكة العربية السعودية (وزارة التربية والتعليم)	١١.٢٣٢.٤٠٨.٨٠٠	٤٧.٧٠٦.٧٦٧	٪ ٠,٤٣
٢	الكويت	١.٧٦٣.٠٠٠.٠٠٠	٢.٠٧٠.٥٠٠	٪ ٠,١٢
٣	الإمارات العربية المتحدة	١.٠٤٠.٠٠٠.٠٠٠	١٦.١٦٠.٠٠٠	٪ ١,٥٥
٤	قطر	٤٥٨.٧٦٦.٥٥١	١.٣٨٢.٤١٠	٪ ٠,٣
٥	البحرين	٣٧٥.١٥٠.٠٠٠	٢.٢٣٢.٤٧٧	٪ ٠,٦٠
٦	سلطنة عمان	٧٦٩.٣٤٣.٤١٨	١.١٠٩.٦٩٤	٪ ٠,١٥
المجموع		١٥.٦٣٨.٦٦٨.٧٦٩	٧٠.٦٦١.٨٤٨	
المتوسط لدول الخليج		٢.٦٠٦.٤٤٤.٧٩٥	١١.٧٧٦.٩٧٥	٪ ٠,٤٥
	دول المغرب العربي			
١	موريتانيا	٢٩.٤٨٨.٠٤٠	٨٧٩.٦٥٥	٪ ٢,٩٨
٢	الجزائر	١.٦٩٦.٤٦٦.٢٤٧	٤.٥٠٧.٩١٨	٪ ٠,٢٧
٣	تونس	١.٠٤٥.٦٣٥.٤٨٤	٢.٢٠٢.٠٨٠	٪ ٠,٢١
٤	المغرب	٢.٣٢٢.٢٢٢.٣٠٠	٤.٦٠٤.٩٤٣	٪ ٠,٢٠
المجموع		٥.٠٩٣.٨١٢.٠٧١	١٢.١٩٤.٥٩٦	
المتوسط لدول المغرب العربي		١.٢٧٣.٤٥٣.٠١٧	٣.٠٤٨.٦٤٩	٪ ٠,٢٤
إجمالي موازنات التربية لكافة الدول محل الدراسة			٢٠.٧٣٢.٤٨٠.٨٤٠	
إجمالي الموازنات المخصصة لمحو الأمية في الدول محل الدراسة			٨٢.٨٥٦.٤٤٤	
نسبة موازنات محو الأمية بالنسبة للموازنات العامة المخصصة للتعليم في الدول محل الدراسة			٪ ٠,٤٠	

يتضح من الجدول أن الدول العربية التي هي محل الدراسة، تخصص (٨٢,٨٥٦,٤٤٤ دولاراً) أي ما يقرب من ٠,٤٠ ٪ من ميزانيتها المخصصة للتعليم لصالح برامج محو الأمية وتعليم الكبار. وأن هذه النسب تتراوح بين ٠,٢٤ ٪ في دول المغرب العربي، و٠,٤٥ ٪ في دول الخليج العربي. ويبلغ إجمالي ما تخصصه دول الخليج لبرامج محو الأمية (٧٠,٦٦١,٨٤٨ دولاراً) وبمتوسط مقداره (١١,٧٧٦,٩٧٥ دولاراً). وتخصص دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة ١,٥٥ ٪ من ميزانية التعليم لبرامج محو الأمية، تليها البحرين بنسبة ٠,٦٠٪، والمملكة العربية السعودية بنسبة ٠,٤٣ ٪، وقطر ٠,٣٠ ٪، وسلطنة عمان ٠,١٥ ٪، والكويت ٠,١٢ ٪.

وبشكل عام، يوضح الجدول رقم (٣) أن المملكة العربية السعودية مقارنة بجميع الدول التي هي محل الدراسة، تخصص أعلى موازنة لبرامج محو الأمية حيث تخصص (٤٧,٧٠٦,٧٦٧) مليون دولار أي ما يقارب ٥٧,٥٧ ٪ من إجمالي الميزانيات التي تخصصها جميع الدول التي هي محل الدراسة مجتمعة. وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تخصص (١٦,١٦٠,٠٠٠) مليون دولار أي ما يعادل ١٩,٥٠ ٪ من الميزانيات التي تخصصها جميع الدول مجتمعة. وتأتي المغرب في المرتبة الثالثة من حيث المخصصات حيث تخصص (٤,٦٠٩,٩٤٣) ثم الجزائر في المرتبة الرابعة بتخصيص (٤,٥٠٧,٩١٨) على التوالي.

ويلاحظ أن أقل الدول توفيرا للموازنات هي موريتانيا حيث تبلغ موازنة محو الأمية لديها (٨٧٦,٦٥٥). ولعل هذه الاختلافات في الموازنات تفسر في ضوء الإمكانيات الاقتصادية لهذه الدول وفي حجم الاختلافات السكانية، وفي ضوء الاختلافات في مدى تدخل المجتمع المدني في معالجة إشكالية الأمية، حيث يلاحظ أن تدخل المجتمع المدني في دول المغرب العربي أكبر بكثير مما هو عليه الحال في دول الخليج. ولعل هذه الناحية تخفف

كثيرا من العبء الملقى على كاهل الدول، الأمر الذي يؤدي بدول المغرب العربي إلى تخصيص اعتمادات أقل لبرامج محو الأمية.

ويتضح من الجدول رقم (٣)، أن ما تخصصه دول المغرب العربي لصالح برامج محو الأمية ١٢.١٩٤.٥٩٦ دولاراً، أي ما يقرب من ٠.٢٤ ٪ من الميزانيات المخصصة للتعليم. وحسب المعلومات المتوافرة، فإن أعلى نسبة لصالح برامج محو الأمية تخصصها موريتانيا حيث تبلغ ٢,٩٨ ٪ تليها الجزائر التي تخصص ٠.٢٧ ٪، ثم تونس ٠.٢١ ٪، والمغرب ٠,٢٠٪. وتعكس هذه الإحصائيات الأهمية العالية التي توليها موريتانيا لهذه المسألة، حيث احتلت أعلى نسبة توليها أي دولة من الدول المشاركة في الدراسة لبرامج محو الأمية. فالموازنة المخصصة لبرامج محو الأمية رغم محدوديتها، إلا أنها في إطار حجم الميزانية العامة للدولة تعد مخصصاً مجزياً وعالياً.

ويلاحظ من الجدول السابق، أن الدول العربية المشاركة في الدراسة، ترصد أكثر من (٢٠.٧٣٢.٤٨٠.٨٤٠ دولاراً) سنوياً من ميزانياتها للإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي. وعلى الرغم من ارتفاع مقدار ما تنفقه هذه الدول، إلا أن المبلغ يمثل ٩ ٪ و١٢ ٪ من الموازنة العامة لجملة موازنات هذه الدول، وأقل من ٤ ٪ من دخلها القومي وذلك في مقابل ١٤ - ١٧ ٪ من الدول المتقدمة وأكثر من ٥,٥ ٪ من الدخل القومي للدول المتقدمة. كما يلاحظ أن هذه الدول ترصد لبرامج محو الأمية مبلغ (٨٢.٨٥٦.٤٤٤ دولارا) سنويا بنسبة ٠,٤٠ ٪ من موازناتها المخصصة للتربية والتعليم، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بما ينبغي أن يرصد لهذا الهدف.

ولعله من الإنصاف أن نوضح في هذا الصدد أن الموازنات المذكورة في هذه الدراسة لا تشمل كافة ما يخصص لبرامج محو الأمية، إذ إن هذه الدراسة لا تغطي إلا الموازنات التي تخصصها الوزارات الرئيسية المسؤولة عن نشاط محو الأمية في كل دولة من الدول

المشاركة في الدراسة، مع العلم أنه في كل دولة من الدول توجد مؤسسات أخرى لم تدخل ضمن إطار هذه الدراسة. فالكثير من وزارات الداخلية والدفاع والثقافة والقطاع الخاص تقوم بأدوار كبيرة وتخصص موازنات لأنشطة محو الأمية. كما أن المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني خاصة في بلاد المغرب العربي تخصص موازنات مقدرة لهذه الأنشطة. فالنتائج الواردة في هذه الدراسة لا بد أن تقرأ إذن، مع الأخذ بعين الاعتبار هذه المحددات للدراسة.

وبشكل عام، تشير نتائج الدراسة إلى أن الميزانية المخصصة لمحو الأمية في تزايد مستمر، حيث تتزايد هذه الميزانيات في كل من السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان، كدول خليجية، وتونس والمغرب وموريتانيا، كدول مغاربية، وذلك في مقابل قيام دولة قطر برصد أربعة ملايين ريال قطري سنويا كقيمة ثابتة، وتذبذب ما ترصده البحرين والجزائر لهذا الغرض من مبالغ. وتشير النتائج إلى أن نسبة النمو المتوقع في الموازنات المخصصة لمحو الأمية تبلغ ١٥,٦ ٪ سنويا بالنسبة لدول الدراسة ككل. أما عن أوجه إنفاق هذه المبالغ، فيوضحها الجدول رقم (٤).

يتضح من الجدول أن الدول العربية تنفق ما يقرب من ٨٤,٤ ٪ كرواتب وأجور ومكافآت للهيئة التعليمية والعاملين في مجال محو الأمية، وهذا البند أساسي بالنسبة لكل الدول التي أشارت النسب المئوية المخصصة لكل وجه من أوجه الإنفاق للموازنات المخصصة لمحو الأمية، وأن هذا البند يصل إلى ١٠٠ ٪ في سلطنة عمان التي تخصص للبنود الأخرى موازنات مستقلة، وتصل إلى حدها الأدنى في تونس ٦٢,٨٪ والتي ترصد للتجهيزات أكثر من ربع هذه النسبة وتشاركها موريتانيا هذا التوجه، وبصفة عامة يحتل بند التجهيزات المرتبة الثانية من حيث الاهتمام.

جدول رقم (٤). بنود الصرف على برامج محو الأمية

م	الدولة	رواتب وأجور ومكافآت العاملين ٪	التدريب ٪	بحث علمي ٪	تجهيزات ٪	مكافآت للدارسين ٪
	دول الخليج العربي					
١	المملكة العربية السعودية	٨٦,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٥
٢	الإمارات العربية المتحدة	٩٥,٥	١,٠	- - - - -	٣,٠	٠,٥
٣	الكويت	٧٩,٦	٥,٥	٠,٥	١,٨	٢,٦
٤	قطر	٩٩,٦	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٥	البحرين	٩٧,٠	٠,٧٩	٠,٦٤	٠,٧٩	٠,٧٩
٦	سلطنة عمان	١٠٠,٠	- - - - -	- - - - -	- - - - -	- - - - -
	المتوسط	٩٤,٧	١,٨	٠,٧٥	١,٥	١,٢٥
	دول المغرب العربي					
١	تونس	٦٢,٨	٦,٥	٠,٢	١٥,٥	١٥
٢	موريتانيا	٦٥,٠	٤,٠	٦,٠	٢٠,٠	٥,٠
٣	الجزائر	- - - - -	- - - - -	- - - - -	- - - - -	- - - - -
٤	المغرب	٩٨,٠	- - - - -	- - - - -	٢,٠	- - - - -
	المتوسط	٧٤,١	٤,٢	٢,١	١٠,٨	٨,٨

في المرتبة الرابعة ما يخصص لتدريب المعلمين والعاملين بأجهزة وفصول محو الأمية، حيث يخصص لهذا البند ٣٪ من جملة الإنفاق على برامج محو الأمية، وهذه النسبة تصل حدها الأقصى في كل من تونس والكويت وحدها الأدنى في قطر.

وينال الإنفاق على البحث العلمي المرتبة الأخيرة من بنود الإنفاق، حيث تخصص الدول العربية ١.٤٪ في المتوسط للإنفاق على بحوث محو الأمية؛ ومن هذا المنطلق يجب أن تراعي المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والإسلامية تخصيص جزء أكبر من الموازنات المخصصة لمحو الأمية للإنفاق على البحث العلمي والتدريب يأتي بعدهما ما يرصد لتشجيع الدارسين من أموال وبخاصة في الدول العربية ذات الظروف الاقتصادية الصعبة.

٥- الشراكة في تمويل برامج محو الأمية

للوقوف على مدى مشاركة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الدولية والإسلامية والإقليمية تم تخصيص ثمانية أسئلة توضح مدى استقلالية الميزانية المخصصة لمحو الأمية وحجم النمو السنوي فيها، والأسباب الكامنة وراء زيادتها أو تخفيضها، ونسبة ما تخصصه الدولة لمحو الأمية مقارنة بالمنصرف الإجمالي على أنشطة وبرامج محو الأمية، ودرجة إسهام كل من القطاع الخاص والمنظمات التربوية العربية أو الإسلامية أو الدولية، وهل يوجد عمل منظم ودؤوب لاستقطاب دعم وتمويل لأنشطة محو الأمية تقوم به بعض الجهات؟ وهل توجد شراكة حقيقية وفاعلة بين المؤسسات الرسمية وغير الحكومية للعمل والتعاون في مجال محو الأمية؟

وتشير نتائج الاستبانات أن ٥٠٪ من الدول العربية تخصص ميزانية مستقلة للصرف على برامج وأنشطة محو الأمية، وذلك في مقابل ٣٠٪ يعتمد الإنفاق فيها على هذه البرامج على استقطاع جزء من ميزانية بعض الوزارات والهيئات كما في السعودية

والإمارات والمغرب، هذا ولم توضح باقي الدول إن كانت المخصصات المالية لبرامج محو الأمية مستقلة أم مستقطعة من موازنات أخرى.

وعلى الرغم من ثبات الميزانية المخصصة لبرامج محو الأمية في بعض الدول، واتجاه البعض الآخر إلى تخفيض هذه الميزانية نتيجة تناقص نسبة الأمية فيها إلا أن الاتجاه العام يشير إلى نمو الميزانية المخصصة لبرامج وأنشطة محو الأمية بمقدار ١٥,٦ ٪ سنويا، وهذه النسبة تزداد في دول المغرب العربي إلى ٢١,١ ٪ مقابل ١٠,١٣ ٪ في دول الخليج.

وتبرر الدول المغربية اتجاهها إلى زيادة المخصصات المالية لأنشطة وبرامج محو الأمية برغبتها في تنشيط أو تفعيل حملاتها ضد الأمية بما يسهم في انخفاض نسبتها وبما يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي، بينما تبرر الدول الخليجية هذا الاتجاه بالرغبة في الارتقاء بالمستوى التعليمي المقدم للأميين، وتوفير فرص التعليم للجميع، وتحسين الأداء وتطويره، وتعديل الخطط الحالية، وتطوير التدريب، وتوظيف البحث العلمي، وتطبيق التجارب الدولية، وتغطية الحملات الميدانية، وتغطية التوسع في تجربة الدورات المكثفة والمواد المترابطة وبرنامج التربية الأسرية المطبق في البحرين.

أما عن إسهام الحكومة في الإنفاق على برامج محو الأمية فإن النتائج تشير إلى قيام دول الخليج بتغطية ٧٣,٨ ٪ من نفقات هذه البرامج وذلك في مقابل ٤٥,٠٢ ٪ بالنسبة للدول العربية المغربية الأربع، ومن هذا المنطلق تسهم الهيئات الدولية والإسلامية والعربية والقطاع الخاص بنسبة ٥٥ ٪ تقريبا وذلك في مقابل ٢٦,٢ ٪ في دول الخليج العربي، وهذه النسبة من الأموال يتم إنفاقها على محو أمية العاملين في القطاع الخاص، وتدريب العاملين والمعلمين وتكاليف المؤتمرات والمهمات الرسمية الداخلية والخارجية، وإيجار وتأثيث بعض المباني، والإنفاق على البحوث واشتراكات الصحف والمجلات،

والمكافآت التشجيعية لبعض الدارسين المتميزين، وطباعة كتب محو الأمية واستقدام الخبراء.

ونتيجة لقيام بعض المؤسسات والهيئات الوطنية لأعمال منظمة ودؤوبة لاستقطاب دعم وتمويل أنشطة برامج محو الأمية - مثال ذلك ما قامت به اللجنة الوطنية البحرينية لمحو الأمية ومديرية محاربة الأمية في المغرب والمجتمع المدني الجزائري - استفادت بعض الدول من الدعم المقدم من الصندوق العربي لمحو الأمية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واليونسكو، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، واليونسيف.

وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أنه لا توجد شراكة حقيقية بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني والهيئات الدولية والقطاع الخاص على الأقل في الإمارات وقطر وسلطنة عمان، وأن هذه الشراكة محدودة في السعودية والكويت وقاصرة على بعض التبرعات والهبات، وأنها من المنتظر أن تزداد فعاليتها في البحرين نتيجة الشراكة في تحديد الأميين ومواقعهم وتقويم المناهج والبرامج المقدمة للدارسين والعمل على تطويرها ثم إبلاغ الجهات الأهلية والخاصة للقيام بدورها في هذا المجال.

ويختلف الوضع بعض الشيء في دول المغرب العربي، حيث سعت المغرب منذ عام ١٩٩٨ إلى تنفيذ برنامج واسع المدى لدعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال محو الأمية تشرف عليه وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن، وتشارك ما يقرب من ١٥٠ جمعية مجتمع مدني جزائرية مع الحكومة في محاربة الأمية. وتستفيد موريتانيا من أنشطة المنظمات الوطنية والتعاونيات والمؤسسات الرسمية بالتعاون مع المفوضية وبعض الهيئات الدولية في تقديم خدمات وبرامج لتفعيل أنشطة محو الأمية. وأخيرا تتخذ تونس من الشراكة منطلقا لتنفيذ البرنامج الوطني لتعليم الكبار، حيث

يشارك في حملات محو الأمية كل من المجلس الوطني لتعليم الكبار، واللجان الجهوية والمحلية والاستشارية الوطنية والجمعيات الأهلية المتخصصة في تعليم الكبار كالجمعية الوطنية للتعليم مدى الحياة والجمعيات المحلية، والهياكل الحكومية وغير الحكومية، والجمعيات التنموية. وكما أشرنا سابقا، فإن هناك حركة واعدة وناشطة لمحاربة الأمية على مستوى المجتمع المدني في كل من الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا. وتقوم هذه المؤسسات إما منفردة أو في إطار شراكة رسمية مع القطاع العام بتنفيذ برامج لمكافحة الأمية، ولا تخلو هذه الشراكات المجتمعية من الأبعاد السياسية التي توجهها.

٦- جدوى برامج محو الأمية

للوقوف على جدوى البرامج والأنشطة المقدمة في مجال محو الأمية تم تخصيص أربعة أسئلة الأول منها عن هذه البرامج أمجدية هي أم لا؟ وما أسباب تدني هذه الجدوى إن وجدت؟ ويسأل الثاني عن استرداد القائمين على هذه البرامج لجزء من تكلفتها كرسوم يدفعها الدارسون، أما الثالث فقد خصص لما يدفع للمعلم من رواتب ومكافآت وفي ضوء هذه الأسئلة الثلاثة تم الاستفسار عن إمكانية تفعيل هذه البرامج وجعلها ذات جدوى اقتصادية أعلى.

وتشير النتائج إلى أن برامج محو الأمية مجدية بالنسبة لخمس دول خليجية بنسبة ٨٣.٣ ٪ وأنها غير مجدية في البحرين لأنها لا تعود على الدارس بعائد اقتصادي ملموس رغم ما يحصل عليه العامل في الحكومة من حوافز مادية وترقيات إذا تم محو أميته، وأن البرامج الحالية لا تساعد الدارس على امتلاك المهارات العملية المؤهلة له في شق طريقه والاعتماد على نفسه في توفير موارده الحياتية، وفي المقابل تقرر الدول المغربية - باستثناء تونس التي تركت هذا السؤال دون بيانات - أن برامج محو الأمية مجدية لتمحورها حول

النشاط المهني للمستفيدين أو الأنشطة المدرة للدخل الذي يجعلها تساهم بشكل كبير في التنمية وبخاصة في المغرب، ومن ثم فهي في حاجة إلى دعم مستمر من المنظور الجزائري.

ونظراً لقيام كل دولة من الدول العربية بالعبء الأكبر في تمويل برامج محو الأمية، حيث تقوم بدفع رواتب المدرسين والتي تصل في المتوسط إلى ٥٥٣ دولاراً شهرياً بالنسبة لدول الخليج العربي و٢٦٠ دولاراً في دول المغرب العربي في المتوسط، أو إتاحتها الفرصة للقطاع الخاص أو المجتمع المدني أو الهيئات الدولية أو الإسلامية أو العربية في تكوين شراكة مع الحكومة من أي نوع؛ لذا لا يتحمل الدارس في أي دولة خليجية أو مغربية نفقات مقابل محو أميته اللهم إلا تكلفة الوقت الضائع في تعليمه وانتظامه في برامج محو الأمية يضاف إلى ذلك تكاليف الانتقال والتي كثيرا ما تعوض من خلال المكافآت التشجيعية.

وتضمنت استبانة الدراسة سؤالا مفتوحا طلب فيه من الدول إبداء مرئياتها حول الإجراءات الواجب اتخاذها لضبط جودة البرامج وتحسين مردوديتها. وتلخص النقاط التالية مجمل الردود الواردة في هذا الصدد:

١ - زيادة الوعي ببرامج محو الأمية من خلال الحملات الإعلامية والاتصال الجماهيري والشخصي. (الكويت).

٢ - تشجيع الباحثين وأصحاب الفكر وغيرهم لإجراء البحوث وتوظيف نتائج بحوثهم في تطوير البرامج واستحداث الأنشطة الفعالة. (الكويت).

٣ - توفير فرص عمل للمتحررين من الأمية. (الكويت).

٤ - التخطيط لتلبية احتياجات الأميين من البرامج التعليمية وتنويع هذه البرامج في ضوء ذلك. (عمان والمغرب).

٥ - تكليف المؤسسات والشركات والهيئات بمحو أمية العاملين فيها تحت إشراف الوزارات المعنية بالتعليم أو هيئات مستقلة تخصص لهذا الغرض. (السعودية).

٦ - تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية وتشجيع التطوع من أجل إيجاد التمويل المناسب لمشاريع محو الأمية وتعليم الكبار. (الإمارات).

٧ - إيجاد مراكز تدريبية في جميع المناطق يتم من خلالها تقديم دورات تدريبية وتأهيلية للخريجين من برامج محو الأمية لضمان عدم الارتداد للأمية، وأن تركز هذه الدورات على الجوانب المهنية التي تعود على الدارس بمردود اجتماعي وأسري وعائد مادي. (السعودية).

٨ - استعمال التقنيات الحديثة للتعليم عن بعد في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وذلك لضمان عدم الارتداد للأمية. (تونس).

٩ - التركيز على محو الأمية الوظيفي والمهني. (موريتانيا).

١٠ - تقويم برامج محو الأمية وتدعيمها باستمرار. (الجزائر).

١١ - ربط الدارس في مرحلة محو الأمية وفي مرحلة المتابعة بنظام التكوين المستمر والتكوين المهني أو الحرفي بما يسهم في تأهيله. (المغرب).

١٢ - تطعيم برامج محو الأمية ببرامج عملية تؤهل الدارس لتعلم القراءة والكتابة والحساب من خلال مهارات النجارة والحدادة والسمكرة وعمل الورش. (البحرين).

ربط محو الأمية بالتدريب على استخدام الحاسوب ،وبالمهارات الحياتية المتصلة بالتربية الأسرية في الأنسجة والملابس وتحضير الأطعمة والعناية بالطفل وتخطيط الميزانية المنزلية والتوعية الصحية.. الخ. (البحرين).

٧ - خلاصة النتائج

أسفرت الدراسة التحليلية والميدانية عن النتائج التالية :

١ - ترتفع نسبة الأمية في دول المغرب العربي إلى أكثر من ثلاثة أمثال النسبة في دول الخليج العربي. حيث يبلغ متوسط نسبة الأمية في الدول الخليجية ١٥,٧ ٪، في حين تبلغ ٤٨,١ ٪ في الدول المغاربية. وتبلغ نسبة السكان المستهدفين من برامج محو الأمية ٣٤,٦ ٪ في دول المغرب العربي، وتصل هذه النسبة إلى ٩,٧٣ بالنسبة لدول الخليج. ولعل الاختلافات في متغيري نسب الأمية وتعداد السكان هو الذي يفسر هذا الاختلاف في نسب الفئات المستهدفة من برامج محو الأمية.

وعلى الرغم من الموازنات المقدرة التي تخصص لبرامج محو الأمية في هذين والجزأين من الوطن العربي، إلا أن نسب الهدر والتسرب تحد إلى حد كبير من الفاعلية المالية ونوعية البرامج، حيث يبلغ متوسط نسبتي التسرب والرسوب في دول الخليج العربي ٢٩,٥ ٪ و١٢,١٪ على التوالي، في حين تبلغ هذه النسب ١٦,١٤ ٪ و٩,٧٣ ٪ على التوالي في دول المغرب العربي. ويوضح ذلك أن الكفاءة النوعية الداخلية لبرامج محو الأمية في دول المغرب العربي أفضل مما هي عليه في دول الخليج. وتدل هذه النسب المرتفعة للهدر على قصور جوانب التعبئة الحقيقية للإمكانات المتوفرة، والذي أوضح عن نفسه في صور ارتفاع نسب الهدر والتسرب.

٢ - تخصص الدول العربية المشاركة في الدراسة مبلغ ٨٢.٨٥٦.٤٤٤ دولارا سنويا لصالح برامج محو الأمية أي ما يعادل ٠,٤٠ ٪ من موازناتها المخصصة للتربية والتعليم، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة لما ينبغي أن يرصد لهذا الهدف وهو الذي تحدده الدراسات بنسبة ١٢,٥ ٪.

٣ - تخصص دول المغرب العربي ٠,٢٤٪ من ميزانية التربية والتعليم لصالح برامج محو الأمية، وتعد موريتانيا رغم قلة الاعتمادات المادية التي تخصصها لبرامج محو الأمية، أعلى دولة عربية مشاركة في الدراسة من حيث نسبة ما تخصصه لبرامج محو الأمية من إجمالي الميزانية العامة للتربية. إذ تخصص ٢,٩٨٪ من ميزانية التعليم لبرامج محو الأمية ويفسر ذلك في ضوء الهدف الإستراتيجي الرامي إلى دمج غير الناطقين بالعربية في موريتانيا بالنسيج الاجتماعي والثقافي لتحقيق الوحدة الثقافية في المجتمع. وتخصص دول الخليج العربي نسبة ٠,٤٥٪ من موازنات التعليم لصالح برامج محو الأمية. ويبدو أن النقص الواضح في النسب التي تخصصها دول المغرب العربي يعود إلى التدخلات الكثيرة التي يقوم بها المجتمع المدني في هذا الإطار، الأمر الذي يخفف العبء نوعا ما على المؤسسات الحكومية.

٤ - على الرغم من ارتفاع نسبة ما تنفقه الدول العربية من ميزانياتها على التعليم ما قبل العالي، إلا أن ما يخصص من إنفاق حكومي لبرامج محو الأمية لا يتعدى ٠,٤٠ ٪ من هذه الميزانيات، وعلى الرغم من زيادة هذه الميزانيات سنويا في معظم دول الدراسة، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة بالمقارنة لما ينبغي أن يرصد لمحو الأمية في هذه الدول وهو ١٢,٥ ٪ على الأقل.

٥ - في إطار المعلومات المستقاة من هذه الدراسة، فإن المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول العربية التي هي محل الدراسة، تخصص أكبر اعتمادات مالية لمسألة محو الأمية. ويبلغ ما تخصصه المملكة من اعتمادات (٤٧,٧٠٦,٧٦٧) مليون دولار أي ما يقرب من ثلثي ما تخصصه جميع الدول العربية التي هي محل الدراسة من اعتمادات، وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تخصص (١٦,١٦٠,٠٠٠) مليون دولار أي ما يعادل ١٩,٥٠ ٪ من إجمالي الاعتمادات المخصصة لمحو الأمية في جميع الدول التي هي محل الدراسة. وتحتل المغرب والجزائر المرتبة الثانية من حيث ما يخصص من اعتمادات. أما

أقل الدول من حيث تخصيص الاعتمادات فهي موريتانيا وإن كانت هي الأعلى من حيث النسبة والتناسب، حيث تبلغ مخصصات موريتانيا لبرامج محو الأمية ٢.٨٩ ٪ من إجمالي الموازنة المخصصة للتعليم، وهذه نسبة لا تتفوق على النسب التي تخصصها كل الدول المشاركة في الدراسة.

٦ - تشير النتائج إلى نمو الميزانية المخصصة لبرامج محو الأمية بمقدار ١٥.٦ ٪ سنويا بالنسبة لدول الدراسة ككل، وأن ٥٠ ٪ من هذه الدول تخصص ميزانية مستقلة للصرف على هذه البرامج والأنشطة رغبة منها في تفعيل أو تنشيط حملاتها ضد الأمية من جهة، والارتقاء بالمستوى التعليمي المقدم للأميين من جهة أخرى.

٧ - تنفق الدول العربية ما يقرب من ٨٤.٤ ٪ من الميزانيات المخصصة لمحو الأمية كرواتب وأجور ومكافآت للهيئة التعليمية والعاملين في مجال محو الأمية، وتأتي تكلفة التجهيزات في المرتبة الثانية، ثم ما يخصص لتشجيع الدارسين من مكافآت، بينما يأتي ما يخصص للبحث العلمي - رغم أهميته - في المرتبة الأخيرة من بنود الإنفاق.

٨ - تتعدد مصادر التمويل وتختلف من دولة عربية إلى أخرى، ورغم هذا التعدد، إلا أن التمويل الحكومي يأتي في المقدمة من حيث الحجم والاستقرار، وذلك لأن الاعتماد على الضرائب المستقطعة من الرواتب والأجور والدخول والتبرعات وصناديق الزكاة والهبات، وما يدفعه الأميون مقابل تعليمهم، والمنح والقروض، وإسهامات المجتمع المدني، وما يقدمه التعاون الدولي والإقليمي، وتنازل الدول الصناعية المتقدمة عن جزء من ديونها لمساعدة الدول النامية في حملاتها ضد الأمية وغيرها من المصادر الأخرى لا يوفر مصادر مستقلة لتمويل برامج محو الأمية.

٩ - يغطي التمويل الحكومي ٧٣.٨ ٪ من نفقات برامج وأنشطة محو الأمية في الدول الخليجية وذلك في مقابل ٤٥.٠٢ ٪ بالنسبة للدول المغربية ، ومن هذا المنطلق تسهم

باقي مصادر التمويل بنسبة ٢٦,٢ ٪، و٥٥ ٪ على الترتيب، وهذه النسبة يتم إنفاقها في الغالب على محو أمية العاملين في القطاع الخاص، وتدريب العاملين والمعلمين، وتكاليف المؤتمرات والمهمات الرسمية، والإنفاق على البحوث، وطباعة كتب محو الأمية، واستقدام الخبراء.

١٠ - إن تمحور برامج محو الأمية حول النشاط المهني للمستفيدين أو الأنشطة المدرة للدخل في بعض الدول يجعلها مجدية لإسهامها بشكل كبير في التنمية، بينما تكون غير مجدية بالنسبة للدول التي لا تعود فيها هذه البرامج على الدارس بعائد اقتصادي ملموس، أو التي لا تساعد الدارس على امتلاك المهارات العملية المؤهلة له في شق طريقه، والاعتماد على نفسه في توفير موارده الحياتية.

١١ - يقتصر التمويل الأسري على التكاليف المتصلة بالملبس والمأكل والمواصلات والأدوات وتكلفة الوقت الضائع في التعليم خشية من عزوف الأميين عن الالتحاق ببرامج محو الأمية أو تسربهم منها، أو قلق الدارسين ومن ثم رسوبهم وعدم الاستفادة من برامج وأنشطة محو الأمية.

١٢ - تعد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، واليونسيف من أكثر المنظمات التي تلعب دورا مهما في تمويل بعض أنشطة محو الأمية وإن كانت أنشطة محو الأمية لا تعد ذات أولوية حقيقية لدى هذه المنظمات. فأنشطتها لا تعدو أن تكون محفزة للدول ولكن لا يمكن الاستناد عليها لإحداث تغيير حقيقي في خريطة محو الأمية في أي من الدول.

١٣ - إن الرغبة في تخصيص موازنات مقدرة، ومرونة أكبر في تسيير أجهزة محو الأمية، وعدم إخضاعها للأفكار والفلسفات السائدة في وزارات التربية والتعليم، دفع

بعض الدول لإخضاع هذه البرامج للإشراف المستقل لهياكل مستحدثة وعالية المستوى، بهدف تحويل الهيئات المسئولة عن محو الأمية إلى بيت خبرة له القدرة على التخطيط والتقويم لبرامجها بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية التي تعوق تحركاتها.

١٤ - تشير البيانات المتوافرة في الدراسة إلى الارتفاع النسبي في أجور المدرسين العاملين في برامج محو الأمية، حيث يبلغ متوسط مكافآت المدرسين ٥٥٣ دولارا شهريا في دول الخليج العربي، و٢٦٠ دولارا في دول المغرب العربي. ولا يتحمل الدارسون في أي دولة خليجية أو مغاربية نفقات دراستهم إلا تكاليف الانتقال ومستلزمات الدراسة باستثناء الكتب، والوقت الذي ينفقونه في التعلم، مع العلم أن كلا هاتين المجموعتين توفران حوافز مادية محدودة لتعويض ما يشتريه الدارسون من مستلزمات.

١٥ - أوضحت الدراسة أن هناك تطورات نوعية واضحة على بنية الهياكل المشرفة عل إدارة برامج محو الأمية، حيث تجاوزت هذه الدول الصيغ الإدارية الكلاسيكية وتبنت هياكل متطورة انتشلت برامج محو الأمية من الوضع الهيكلي الهامشي الذي نشأت فيه. ويتضح ذلك من خلال إنشاء كتابات الدولة بمستوى وزارة في كل من المغرب وموريتانيا، وإنشاء الديوان البرنامج الوطني لمحو الأمية بمرتبة وكالة وزارة في تونس والذي يحظى باستقلالية إدارية ومالية منذ إنشائه تقريبا، في حين ظلت الهياكل الإدارية في دول الخليج هامشية. إن هذه الوضعية المتطورة لهياكل برامج محو الأمية مكنت من تحسين فرص التمويل والاستقلالية في صناعة القرار، ولعل هذه المسألة تخضع للدراسة والبحث من قبل المسؤولين عن التعليم في دول الخليج العربي.

١٦ - أشارت نتائج الدراسة إلى غياب طرق وأساليب تشجيع الأميين على الالتحاق ببرامج محو الأمية والاستمرار فيها واجتياز متطلباتها، وأن السبب في ذلك يعزى نسبيا إلى ضعف مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التعبئة المجتمعية، ولعدم توفير

حوافز تعزز استمرارية الدارسة في البرامج المخصصة لهم، وبطبيعة الحال مع عدم وجود شراكة فاعلة بين القطاعات المسؤولة عن التنمية يمكن من خلالها التعاون في ميدان القضاء على الأمية.

١٧ - أوضحت الدراسة أن دور المجتمع المدني والتنظيمات الشعبية لعبت دورا أكبر في تمويل برامج محو الأمية في المغرب العربي مقارنة بما هو عليه الحال في دول الخليج. فلقد برزت في كل من المغرب وتونس وموريتانيا والجزائر توجهات تدعو إلى تعميق المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني في تنفيذ برامج محو الأمية، وأبرمت العديد من الاتفاقيات في هذا الإطار. والملاحظ أن القطاع الخاص في كل من دول المغرب العربي والخليج العربي لا يزال قاصرا في تدخلاته لعلاج إشكاليات محو الأمية.

١٨ - يلاحظ أن المنظمات العربية والإسلامية والدولية وبنوك التمويل العربية والإسلامية قد قدمت تدخلات مقدرة في هذا الميدان بيد أن أحد الإشكاليات التي تحد من تدخلات هذه الجهات يعزى إلى أن المسؤولين عن إدارات برامج محو الأمية لا يحسنون في كثير من الحالات التعرف على آلية عمل هذه المنظمات وطرق استقطاب الدعم والتمويل منها خاصة فيما يتعلق بإعداد وثائق ومشروعات التمويل التي يمكن أن تقبل من هذه المنظمات.

١٩ - تعد برامج محو الأمية مجدية بالنسبة لخمس دول خليجية بنسبة ٨٣,٣ ٪، وأنها غير مجدية في البحرين لأنها لا تعود على الدارس بعائد اقتصادي ملموس. وفي المقابل تقرر دول المغرب العربي - باستثناء تونس التي تركت هذا السؤال دن بيانات - أن برامج محو الأمية مجدية لتمحورها حول النشاط المهني للمستفيدين أو الأنشطة المدرة للدخل وهذا يجعلها تساهم بشكل كبير في التنمية وبخاصة في المغرب.

٢٠ - إن الرغبة في جعل برامج وأنشطة محو الأمية ذات جدوى اقتصادية يتطلب زيادة الوعي بهذه البرامج من خلال الحملات الإعلامية، والاستفادة من نتائج البحث العلمي في تطوير هذه البرامج، وتوفير فرص عمل للمتحررين من الأمية ،وتلبية احتياجاتهم من البرامج التعليمية، وتفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية، وتقديم دورات تدريبية وتأهيلية للخريجين، واستعمال التقنيات الحديثة للتعليم عن بعد، والتركيز على محو الأمية الوظيفي من خلال تطعيم البرامج بجوانب عملية وحرفية مع التدريب على استخدام الحاسوب، وتقويم برامج محو الأمية باستمرار.

التوصيـــــــات

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١ - دعوة الدول المشاركة في هذه الدراسة إلى إعداد خطط قطرية لمحو الأمية يتم في ضوئها تحديد الأهداف الكمية والنوعية المراد تحقيقها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الاسترشاد بالخطة العربية لتعليم الكبار، والخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية، والتي سبق أن اعتمدتها الدول العربية مجتمعة. وينبغي أن تحدد هذه الخطط الالتزامات المالية المطلوبة عبر سنوات تنفيذ الخطة والجهات التي سوف تتحمل هذه النفقات.

٢ - دعوة الدول المشاركة في هذه الدراسة إلى بحث إمكانية توظيف التقانة الحديثة خاصة تقنيات التعليم عن بعد لتخفيض الأعباء الملقاة عليها خاصة في مجال تدريب معلمي محو الأمية وافتتاح الفصول الدراسية في المناطق الجغرافية النائية.

٣ - دعوة الدول المشاركة في هذه الدراسة إلى إخضاع القيادات العاملة في أجهزة وهياكل محو الأمية لدورات تدريبية مكثفة في مجال " استقطاب الدعم والتمويل للأنشطة

التي يقومون بها "، خاصة ما يتعلق بإعداد الوثائق التمويلية. ولعل هذه الدول تطلب من المنظمات العربية والإسلامية والدولية وإقامة دورات تدريبية لتحقيق هذا الهدف.

٤ - دعوة الدول العربية المشاركة في هذه الدراسة إلى توفير موازنات مالية تتناسب مع إشكالية الأمية في كل دولة، ويتطلب هذا الأمر تنسيقا محكما بين وزارات التربية والأجهزة المسؤولة عن محو الأمية ووزارات المالية والاقتصاد الوطني ليتم وضع اعتمادات مناسبة في صلب موازنة الدولة لهذه الإشكالية، حيث إن الموازنات المخصصة الآن لا يمكن لها أن تسهم إلا إسهاما متواضعا في محاربة الأمية. وينبغي مراعاة أثر التضخم السنوي في كل دولة عند إعداد ميزانيات برامج محو الأمية.

٥ - دعوة الدول العربية إلى اتخاذ بعض التدابير والإجراءات للحد من ظاهرتي الرسوب والتسرب اللتين تحدان من كفاءة وفاعلية المجهودات الرامية إلى تخفيض نسب الأمية وبالتالي تحقيق الوصول إلى الأهداف المرجوة.

٦ - دعوة الدول العربية المشاركة في هذه الدراسة إلى تعزيز مجهوداتها في توفير حوافز تشجيعية مادية ومعنوية مبتكرة تساهم في مشاركة المستهدفين في هذه البرامج واستمرارهم فيها. ولعل الموازنات المخصصة لبرامج محو الأمية تشمل مخصصات للتعبئة الاجتماعية ولمساندة الدارسين، خاصة وأن معظمهم من ذوي الدخول المالية المتواضعة.

٧ - دعوة الدول العربية المشاركة في هذه الدراسة إلى إحداث وحدات تعنى بمسألة ضبط الجودة النوعية في برامج محو الأمية، بحيث تعنى هذه الوحدات بالمسائل المرتبطة بالتوثيق والتقويم وطرح المبادرات الجديدة، وتقويم الجودة، والبحث عن البدائل المؤدية إلى تطوير وتحديث أنشطة محو الأمية. وبصورة أخرى، يمكن أن تعتبر هذه الوحدات بمثابة خزان تفكير يساعد هذه الأجهزة على التطوير والتحديث.

٨ - دعوة الدول العربية المشاركة في الدراسة إلى مراجعة مناهجها وخططها الدراسية، بحيث تجعلها متمحورة حول الأنشطة القرائية والمهنية والحياتية، ومتسقة مع ما هو معمول به في الساحة الدولية، وبحيث تتمكن هذه البرامج من تحقيق ربط عضوي مع برامج التنمية، وتكون مغرية وذات فائدة للمشاركين فيها. أما البرامج المعتمدة فقط على البعد القرائي، فإن الأحداث قد تجاوزتها لعدم ارتباطها الحقيقي مع مجهودات التنمية.

٩ - دعوة الدول العربية إلى إيلاء عناية أكبر بمسألة البحث العلمي لارتباط هذه المسألة بالتحديث والتطوير. فلقد انتهى الوقت الذي يتم فيه التطوير والتغيير بناء على الظن أو الحدس أو التجربة الشخصية، وحل محله تطوير يقوم على البحث والدراسة والتقصي والتحليل.

١٠ - دعوة الدول المشاركة في هذه الدراسة، خاصة دول الخليج العربي، إلى فتح قنوات أكبر للمشاركة مع الأطراف الرئيسية المسؤولة عن مجهودات التنمية خاصة المجتمع المدني والقطاع الأهلي والخاص. إذ إن مشاركة جميع هذه الجهات يؤدي إلى ضخ أموال إضافية تساهم في تحريك مسألة تعليم الكبار في كل دولة من هذه الدول.

١١ - دعوة الجهات المسؤولة عن برامج محو الأمية في الدول المشاركة في هذه الدراسة، إلى التفكير في الاستفادة من مشروعات الوقف، وعوائد الزكاة، والضرائب المستحقة على المشروعات التربوية لتوفير بعض الأموال التي يمكن أن تسهم في ترقية مجهوداتهم.

١٢ - دعوة المنظمات العربية والإسلامية والدولية إلى تعزيز مخصصاتها لبرامج محو الأمية وإلى تعميق الدعم الفني المالي الذي تقدمه للدول المشاركة في هذه الدراسة.

١٣ - دعوة الدول العربية المشاركة في الدراسة إلى إنشاء صناديق لمحو الأمية تكون بمثابة وعاء وطني لجمع التبرعات والهبات الرامية إلى تنفيذ برامج لمحو الأمية محددة المعالم وواضحة الأهداف ومتفق بشأنها.

١٤ - دعوة الدول العربية المشاركة في هذه الدراسة إلى بحث إمكانية الاستفادة من طلاب وخريجي كليات التربية من غير الموظفين للقيام بمسؤولية محو الأمية نظير مكافآت معقولة تؤدي بالتالي إلى تخفيض النفقات وتقليل كلفة هذه البرامج. ولعل الدول العربية تستفيد من تجربة جمهورية مصر العربية وتونس في هذا الميدان.

١٥ - دعوة الأجهزة المسؤولة عن برامج محو الأمية إلى إعداد برامج وظيفية لمحو الأمية تنطلق من المهن أو الحرف والأنشطة المدرة للدخل بصورة ترتبط فيها برامج محو الأمية وآلياتها باحتياجات المواطنين المتغيرة.

١٦ - دعوة الدول العربية المشاركة في الدراسة إلى بحث إمكانية سن تشريعات تلزم القطاع الخاص بافتتاح فصول دراسة لمنسوبيه، ولتوفير موازنات تستقطع من ضرائبه وتخصص لبرامج محو الأمية.

١٧ - دعوة الدول العربية المشاركة في هذه الدراسة إلى إنشاء لجان تنسيقية عليا تشارك فيها القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. ويكون من بين الحلقات التي تدرسها هذه اللجنة، ملف تمويل برامج محو الأمية. ولعل هذه اللجنة التنسيقية تمكن من منع الازدواجية وتقلل الكلفة وتعزز التعاون بين جميع الشركاء في عملية التنمية.

١٨ - دعوة الدول العربية المشاركة في هذه الدراسة إلى اتخاذ ما تراه من إجراءات وتدابير بغية تصعيد ملف محو الأمية إلى أعلى المستويات السياسية، وبحيث يتمكن هذا الملف من الحصول على العناية التي تحظى بها ملفات أخرى مثل الاقتصاد والأمن

والتسلح. فما لم تستطع الجهات المسؤولة عن التعليم من الارتقاء بملف محو الأمية إلى مستوى الملفات السياسية الساخنة، فإن حدوث تغيير حقيقي في وضعية هذا الملف ستكون مسألة صعبة للغاية.

١٩ - دعوة الدول العربية المشاركة في الدراسة إلى الانفتاح بصورة أكبر على المنظمات العربية وبيوت المال العربية لاستقطاب بعض التمويل المساند لأنشطتها وبرامجها.

٢٠ - دعوة الدول المشاركة في هذه الدراسة إلى بحث إمكانية الاقتراض من صندوق النقد العربي أو البنك الدولي أو صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي أو البنك الإسلامي للتنمية، بغية تنفيذ مشروعات عملاقة في ميدان محو الأمية. فمجال محو الأمية حري بأن يحظى بهذه العناية وهذا الاهتمام.

٢١ - دعوة الدول المشاركة في الدراسة إلى تشجيع قيام الجمعيات والمنظمات المحلية غير الحكومية، وتساندها ماديا قدر الإمكان لتقوم بالأدوار المطلوبة منها، على أن تنضوي كل الجمعيات المحلية في كل دولة تحت مظلة منظمة أم تتولى مسألة التنسيق والتعاون والمؤازرة بين هذه الجمعيات.

٢٢ - دعوة الدول العربية إلى اعتماد سياسة واضحة بما يتعلق بتنوع برامجها بصورة دورية مستمرة تطلع من خلالها على إنجازاتها وتحدياتها، بغية التأكد من جدوى هذه البرامج واقتراح سياسات بديلة إن لزم الأمر لتجويد هذه البرامج وتحسين عوائدها.

٢٣ - إقامة منتديات لمناقشة النجاحات والإخفاقات في ميدان محو الأمية، بحيث تكون هذه المنتديات منتديات حوارية سنويا لرسم الرؤى والتوجهات التي ينبغي أن تحكم مسيرة برامج محو الأمية، وأن تبحث هذه المنتديات في المسائل المرتبطة باستقطاب الموارد اللازمة لتنفيذ الرؤى المتبناه.

المراجـــــــع

[١] زاهر، ضياء الدين. "*الكلفة والتمويل في نظم التعليم العربية : منظور مستقبلي*". ندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٠م.

[٢] اليونسكو. "*التقرير النهائي للمؤتمر الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية*". المؤتمر العربي الأول حول التعليم للجميع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

[٣] عبد الجواد، عبد الله السيد. *الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية والتخطيط لإنجاحها*. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٨م.

[٤] عمار، حامد. *اقتصاديات التعليم*. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٤م.

[٥] جاسم، علاء الدين. *محو الأمية والتنمية*. محو الأمية وخطط التنمية الشاملة، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨م.

[٦] Woodhall, M. "Economics of Education". *The International Encyclopedia of Education*, (Oxford: Pergamon Press), Vol. 3, 1995.

[٧] عبد العظيم، حمدي. "*العلاقة بين الأمية والإنتاج والدخل القومي*". الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وقضايا الوطن الكبرى، القاهرة: الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٩٤م.

[٨] Pascharopoulos, G. and Woodhall, M. *Education for Development and Analysis of Investment Choices*. New York: The World Bank, 1985.

[٩] النوري، عبد الغني. *اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية*. الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٨م.

[١٠] عبد الجواد، عبد الله السيد وآخرون. *التربية المقارنة والإدارة التعليمية*. أسيوط: كلية التربية، ٢٠٠٣م.

[١١] عمارة، بثينة حسنين. *العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري*. القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٠م.

[١٢] Naisbitt, John and Aburdene, Patricia. *Megatrands* 2000. London: Pan Books Ltd., 1990.

[١٣] أوستيفيت، سيفين. عشر سنوات بعد جومتين". *مستقبليات*، تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو، ع ١١٣، مارس، ٢٠٠٠م.

[١٤] عبد الجواد، عبد الله السيد وآخرون. *قراءات في أصول التربية*. أسيوط: كلية التربية.

[١٥] حداد، وديع. "عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم". *مستقبليات*، تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، العدد ١٠٥، المجلد ٢٧، ١٩٩٧م.

[١٦] ولسون، ديفيد. "إصلاح التعليم الفني والمهني والتدريب في عالم العمل المتغير". ترجمة مجدي مهدي علي، *مستقبليات*، تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، العدد ١١٧، المجلد ٣١، مارس، ٢٠٠١م.

[١٧] Stanovnik, T. "The Returns to Education in Slovenia". *Economics of Education Review*, 16, No. 4, Oct. 1997.

[١٨] Robst, J. M. "Overeducation in the U. S.: An Evaluation of its Economic Impact and its Relationship to College Quality, Individual Ability, and Job Duration". *D. A. I. A.*, 1994.

[١٩] زكري، لورنس بسطا وآخرون. *دراسات في إصلاح سياسات ونظم التعليم في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو، ٢٠٠٠م.

[٢٠] علام، صلاح الدين محمود. *تحليل البيانات في البحوث النفسية والتربوية*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٥م.

[٢١] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. "*ندوة تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط محو الأمية وتعليم الكبار*". الكويت ١٣-١٧ إبريل، تونس: الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٨٠م.

[٢٢] نوير، محمد جمال. *تخطيط وتمويل وتقويم تعليم الكبار: علم تعليم الكبار (كتاب مرجعي)*. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨م.

[٢٣] نصار، سامي محمد وفهد عبد الرحمن الرويشد. "*اتجاهات جديدة في تعليم الكبار*". الكويت: مكتبة الفلاح، ٢٠٠٠م.

[٢٤] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. "*الحولية العربية لمحو الأمية: دراسة تحليلية عن تطور محو الأمية في الوطن العربي ١٩٩٩/٢٠٠٠*". المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٢م.

[٢٥] الصالحي، نجدت قاسم. "*دور القرار السياسي في المواجهة الشاملة للأمية*". ندوة تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط محو الأمية وتعليم الكبار المنعقدة في الكويت. الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٨٠م.

[٢٦] Louriel, Sylvan. "Does Education Need Strategic Planing?". In: *The Prospects for Education Planing*, Paris: UNESCO, IIEP, 1990.

[٢٧] العولقي، حسن أبو بكر فريد . "*تجارب محلية وعربية ودولية كمصادر وبدائل لتمويل التعليم* ". دراسة مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم في دول الخليج وسبل تنميته، الكويت، ١٩٩٨م.

[٢٨] الطعمة، مانع ومحمود داود . "*دور العملية التعليمية في التنمية في الخليج العربي* ". *مجلة الخليج العربي*، تصدر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، المجلد ٢٥، العددان ٣ و٤، ١٩٩٣م.

[٢٩] نور الدين، سامي عبد السميع . *دعم العلاقة بين المجتمع ومؤسسة التعليم في ضوء بعض الخبرات الأجنبية*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩م.

[٣٠] عبد الجواد، عبد الله السيد. *المؤشرات التربوية واستخدام الرياضيات في العلوم الإنسانية*". أسيوط : جولد فنجرز، ١٩٨٣م.

[٣١] السنبل، عبد العزيز بن عبد الله . "*الانعكاسات المترتبة على إعادة هيكلة الجهاز* العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار – المجلد العاشر ، العدد ٣٤ ، يوليو ٢٠٠٤ مستقبل التربية – القاهرة ، ٢٠٠٣م.

[٣٢] تيلاك، جانديالا ب. ح. "*التعليم والفقر في جنوب أسيا* ". *مستقبليات*، تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، العدد ٤٦، المجلد ٢٩، ديسمبر، ١٩٩٩م.

[٣٣] شعير، يسرية مغازي . " اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر ". *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢م.

[٣٤] عبد الرحمن، هاني . *تمويل التعليم العالي في الأردن*. عمان (الأردن): الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.

[٣٥] عبد الله، إسماعيل صبري . " تمويل التعليم العالي ". *مجلة التربية المعاصرة*، مصر: العدد ٤٢، السنة ١٣، يوليو، ١٩٩٦م.

[٣٦] السبيعي، نورة خليفة. " تمويل التعليم الجامعي والعالي صيغة التقليد والبديلة ". *حولية كلية التربية*، جامعة قطر، السنة ١١، ١٩٩٤م.

[٣٧] الخشاب، عبد الله يوسف ومجذاب بدر العناد. " الجامعة المنتجة : مبرراتها وسبل تطبيقها في التعليم العالي في الوطن العربي ". *المجلة العربية للتربية*، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ديسمبر، ١٩٩٧م.

[٣٨] فرحان، ماجد وحسن علي خربوش. "أزمة تمويل التعليم الجامعي : الواقع والحلول المستقبلية - حالة الأردن". *مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر*، في الفترة من ١٣ -١٥ ديسمبر ١٩٩٨، كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

[٣٩] البحيري، خلف . " تمويل التربية الخاصة في مصر، الصعوبات والمصادر الجديدة". *المؤتمر العلمي الثالث : قضايا ومشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي*، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية، ١٣-١٤ مايو، ٢٠٠٢م.

[٤٠] Nch, Jacqueline Eddleblute. "Study of Funding and Expenditure Trends in Texas Community Colleges". *D. A. I. A.*, 47, No. 5, (1986).

[٤١] Janet, C. and Siegfried, E. "Public University Fundraising." *The ERIC*, E399974, 1996.

[٤٢] Tsang, Mun C. "Financial Reform of Basic Education in China." *Economics of Education Review*, 15, No. V, (1996).

[٤٣] براي، مارك . " تمويل التعليم العالي : الأنماط والأبحاث والاختيارات". *مستقبليات*، المجلد ٣٠، العدد ٣، سبتمبر. تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، ٢٠٠٠م.

Financing Literacy Education in the Arab World : A Comparative Study

Abdulaziz Alsunbul

Deputy Director General of ALECSO – Tunis.

Abstract. The purpose of this study was to explore the patterns of financing literacy education programs in the Arab world. The study aimed at exploring the governmental and civic society's financial allocations to literacy efforts in the Moroccan and Arabian Gulf countries. As well, the study looked into the phenomena of attrition and repetition (failure) since these two indicators have great impact on financing and quality effectiveness.

The researcher utilized a descriptive methodology since it is the best for this kind of study. To conduct the study, the researcher developed a questionnaire consisting of 24 items covering all areas of the research. Data were collected via the National Commissions of Unesco in all participating countries.

The study revealed that Arab countries participating in this study allocate (82,856,444) dollars annually for literacy programs. This allocation represents 0.24 % of the total budget allocated for basic and secondary education in these countries which means that these countries allocate very little budgets for the cause of literacy. According to international standards, countries should allocate 12.5 % of its total budget of education to the literacy efforts.

The study showed that Saudi Arabia compared to the rest of countries in this study, allocates the largest proportions of budgets to the literacy efforts. Saudi Arabia allocates 47,706,767 dollars annually to the cause of literacy which represents two thirds of all Arab annual expenditures in the field of literacy. Mauritania was found to be allocating the least budget to the field of literacy. However, proportion wise it was found that Mauritania allocates 2.89 % of its education budget to literacy. This figure is unprecedented in all countries of this study. The study showed that the growth of literacy budgets in the Arab world reaches 15.6 % annually.

Concerning expenditures, the study showed that 84.4 % of the budget is spent on salaries and rewards for the teaching staff. Expenditure on scientific research comes at the bottom of the expenditure ladder. Concerning the role of civic society's contribution to literacy efforts, the study showed that civic society organizations were more active in the Moroccan countries than their Arabian Gulf counterparts. The active role of civic society organizations in the Moroccan countries might have led the Moroccan governments to allocate lesser budgets to literacy education than their Arabian Gulf counterparts.